



منظمة الأقطار  
العربية المصدرة  
للبنترول (أوابك)



التقرير الربع السنوي حول

# الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع - تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر  
2024





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك  
أوابك

# التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع

تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر  
2024

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

إعتماد

جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام



## تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2024.

يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويخصص الجزء الثالث لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة والاستثمارات في تحولات الطاقة. ويستعرض الجزء الرابع التطورات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص الجزء الخامس لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات المتعلقة بتغير المناخ، ويتناول الجزء السابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض الجزء الثامن والأخير من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغانى



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	<b>أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية</b>
11	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
11	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
11	<b>ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية</b>
12	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
12	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
16	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
17	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
17	- أسعار الغازولين الممتاز
20	- أسعار زيت الغاز
21	- أسعار زيت الوقود
21	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2024
21	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
21	الإمدادات النفطية العالمية
23	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
23	- دول أوبك
23	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
24	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
27	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
31	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
33	<b>الطلب العالمي على النفط</b>
34	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
36	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
39	<b>مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة</b>
39	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
41	- المخزون التجاري العالمي
41	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
42	- المخزون الاستراتيجي
42	- إجمالي المخزون العالمي
44	<b>ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط</b>
44	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)
44	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
45	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
45	<b>3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية</b>
45	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
49	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
51	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
52	<b>4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية</b>
<b>58</b>	<b>ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة والاستثمارات في تحولات الطاقة</b>
<b>72</b>	<b>رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل</b>
<b>77</b>	<b>خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية</b>
77	1. قرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن تعديلات مستويات الإنتاج
80	2. العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا
<b>81</b>	<b>سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ</b>
81	1. مخرجات قمة المناخ "COP29"
83	2. الأتجماع الأول للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر
84	3. النسخة الرابعة من مبادرة السعودية الخضراء
85	4. نشاط الأعاصير فوق المتوسط يعطل البنية التحتية الأمريكية للطاقة خلال عام 2024
<b>87</b>	<b>سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوبك</b>
87	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
88	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
89	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء
<b>90</b>	<b>ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب</b>
90	1. أسعار النفط الخام
93	2. الإمدادات النفطية العالمية
94	3. الطلب العالمي على النفط



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
10	الشكل (1) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
13	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
14	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
15	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
20	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغاز ولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
22	الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
25	الشكل (7) التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
28	الشكل (8) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
29	الشكل (9) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مريح
30	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة
31	الشكل (11) إنتاج النفط الخام الأمريكي من الآبار المكتملة حديثاً، لكل منصة
32	الشكل (12) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي
34	الشكل (13) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
41	الشكل (14) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
43	الشكل (15) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
53	الشكل (16) تطورات قطاع التكرير في منطقة الشرق الأوسط
57	الشكل (17) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
58	الشكل (18) نمو قدرات الطاقات المتجددة، والفجوة نحو مضاعفة الإنتاج العالمي
59	الشكل (19) نمو القدرة الإنتاجية للكهرباء المتجددة وفق الدولة/المنطقة
60	الشكل (20) نمو القدرة الإنتاجية للكهرباء المتجددة وفق قطاع التكنولوجيا
61	الشكل (21) القدرة التراكمية من الطاقات المتجددة وفق الدولة/المنطقة
64	الشكل (22) الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للقطاع
65	الشكل (23) الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للدول
66	الشكل (24) الاستثمارات في تحولات الطاقة وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي
67	الشكل (25) الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة في عام 2024، مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة
74	الشكل (26) الإنتاج والطلب والصادرات من الهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط
86	الشكل (27) نسبة وعدد أيام تعطل إنتاج الطاقة في خليج المكسيك الأمريكي نتيجة الأعاصير خلال عام 2024



رقم الصفحة	"تابع" قائمة الأشكال
88	الشكل (28) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدره للدول الأعضاء في أوبك
89	الشكل (29) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في أوبك
91	الشكل (30) التطورات المتوقعة في مؤشرات السوق النفطية العالمية حتى عام 2026
93	الشكل (31) النمو السنوي المتوقع في الإمدادات النفطية العالمية
95	الشكل (32) النمو السنوي المتوقع في الطلب العالمي على النفط وفقاً للتوزيع الجغرافي

رقم الصفحة	قائمة الجداول
10	الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
13	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
19	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
22	الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
29	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
33	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
36	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
38	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
43	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
48	الجدول (10) تطور صافي واردات وصادرات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
49	الجدول (11) تطور صافي واردات وصادرات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
57	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
78	الجدول (13) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+، والتخفيضات المُعلن عنها في أبريل ونوفمبر 2023
79	الجدول (14) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية، خلال الفترة (يناير 2025 – ديسمبر 2026)
87	الجدول (15) التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء



## أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

استمر تماسك أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الرابع من عام 2024، على الرغم من التباين في التطورات على مستوى الاقتصادات العالمية منفردة. يأتي ذلك تزامناً مع استمرار تراجع معدلات التضخم العالمية ومؤشرات الإيجابية بشأن أسواق العمل – وإن كانت الضغوط السعرية ما زالت موجودة في بعض الاقتصادات، كما أن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعاً عن المتوسطات المسجلة قبل جائحة كوفيد – 19 في كثير من الاقتصادات، أبرزها الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وعلى وقع تلك المعطيات، قامت البنوك المركزية الرئيسية بالتعامل بحذر أكبر خلال تنفيذها لسياستها النقدية التيسيرية – لا سيما خفض أسعار الفائدة، في حين بدأ عدد قليل من البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة، وهو مؤشر على وجود تباعد في السياسة النقدية.

وفي هذا السياق، واصل أداء الاقتصاد الأمريكي مسار نموه القوي بدعم من التحسن الملحوظ في مؤشرات التوظيف والدخل، وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، وكذلك زخم الإنتاجية في ظل ارتفاع الاستثمارات في القطاع الصناعي إلى مستويات قياسية، مما ساعد في الحد من الضغوط التضخمية ليقترّب معدل التضخم السنوي من هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي دون حدوث ركود.

أما الاقتصاد الصيني فقد حقق نمواً بلغ 1.6% على أساس فصلي، ونحو 5.4% على أساس سنوي – هو الأعلى منذ الربع الثاني 2023، بدعم من سلسلة من تدابير التحفيز النقدي والمالي – الأكبر منذ جائحة فيروس كورونا – التي كان لها دور في تحسن قطاع التصنيع ووصول مساهمة الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1997، لتحد من الأثر السلبي لتنامي حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والضعف المتواصل في السوق العقاري.

وحقق اقتصاد منطقة اليورو نمواً أقل من المتوقع، متأثراً بضعف الاقتصاد الألماني الذي شهد انكماشاً بنسبة 0.2% في عام 2024 وهو الثاني له على التوالي، مما يعكس عمق تباطؤ أكبر اقتصاد في أوروبا، في ظل ركود صناعي كبير بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والطلب الضعيف على السلع الصناعية الرئيسية مثل السيارات والآلات، ومستوى أسعار الفائدة الذي لا يزال مرتفعاً، وضعف الاستثمار، وتراجع ثقة المستهلكين، والأفاق الاقتصادية غير المؤكدة.

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعدّ أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل استمرار تنامي التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، قررت دول أوبك+ التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون ب/ي المُعلن عنها في شهر أبريل 2023 حتى نهاية شهر ديسمبر 2026، وتمديد أيضاً التخفيضات الطوعية الإضافية المُعلن عنها في شهر نوفمبر 2023 حتى نهاية شهر مارس 2025 والبالغة 2.2 مليون ب/ي، وسيتم إلغاء جميع التخفيضات (2.2 مليون ب/ي) بعد ذلك تدريجياً على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر 2026 لدعم استقرار السوق النفطية، ويمكن إيقاف تلك الزيادة الشهرية مؤقتاً أو عكسها وفقاً لظروف السوق.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يناير 2025، إلى أن المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط تميل نحو التطورات السلبية، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تشديد السياسات التجارية الحمائية، في صورة فرض تعريفات جمركية جديدة، إلى تفاقم التوترات التجارية، وتعطل سلاسل الإمدادات العالمية مجدداً، مع وجود حالة مرتفعة من عدم اليقين بشأن حجم الآثار التضخمية للتعريفات الجمركية المحتملة. وتتفاوت انعكاسات كل من هذه العوامل ما بين الاقتصادات العالمية، وفقاً للروابط التجارية والمالية، كما يمكن أن تختلف استجابة السياسات تجاه التدابير المتخذة، بما في ذلك إمكانية تصعيد التعريفات الجمركية الانتقامية. أما على الجانب الإيجابي، يتوقع أن يؤدي تيسير سياسة المالية العامة الأمريكية، من خلال التدابير التوسعية الجديدة مثل التخفيضات الضريبية وزيادة الاستثمارات، إلى تشجيع النشاط الاقتصادي الأمريكي، وهو ما سيكون له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي العالمي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 بمعدل 3.2%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق. في حين تشير التوقعات إلى نمو



الاقتصاد العالمي بمعدل 3.3% في عام 2025، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.2%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

### الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2025 - 2024)، (%)

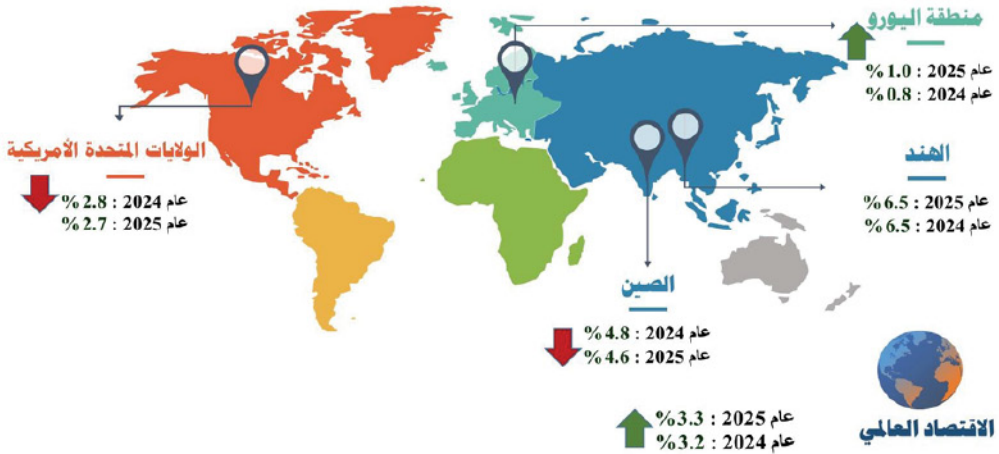
التغير في التوقعات الأولية	التوقعات الأولية أكتوبر 2024		التوقعات الأولية يناير 2025		
	2025	2024	2025	2024	
0.1	-	3.2	3.2	3.3	العالم
0.1	(0.1)	1.8	1.8	1.9	الاقتصادات المتقدمة
0.5	-	2.2	2.8	2.7	الولايات المتحدة
(0.2)	-	1.2	0.8	1.0	منطقة اليورو
0.1	(0.2)	1.5	1.1	1.6	المملكة المتحدة
-	(0.5)	1.1	0.3	1.1	اليابان
0.1	-	4.5	4.8	4.6	الصين
-	(0.5)	6.5	7.0	6.5	الهند
-	0.7	2.2	3.0	2.2	البرازيل
0.1	0.2	1.3	3.6	1.4	روسيا

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2024، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2025.

### الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2025 - 2024)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2025.

## 1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2024 بمعدل 1.7% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 1.8%، ويعكس الانخفاض في التوقعات استمرار ضعف نمو اقتصاد منطقة اليورو ليستقر عند 0.8% وهو نفس مستوى التوقعات السابقة، بسبب ضعف الاقتصاد الألماني – الأكبر في المنطقة. فضلاً عن تراجع معدل النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة إلى 0.9% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 1.1%، وانكماش الاقتصادي الياباني بمعدل 0.2% مقارنة بالتوقعات السابقة التي كانت تشير لنموه بمعدل 0.3%. وهو ما حد من الأثر الإيجابي لصلابة الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية الذي شهد نمواً بمعدل 2.8%، كما يوضح الجدول (1).

## 2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث استقرت تقديرات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2024 عند نفس مستوى التوقعات السابقة وهو 4.8%، بدعم من حزم التحفيز النقدية والمالية. وتراجعت تقديرات النمو الاقتصادي في الهند إلى نحو 6.5% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 7%، انعكاساً للتضخم المرتفع وضعف تدفقات رأس المال والفجوة التجارية القياسية خلال النصف الثاني من عام 2024. في حين ارتفع معدل النمو الاقتصادي المُقدر في البرازيل بمعدل 0.7% في البرازيل بفضل استمرار ارتفاع الاستهلاك في ظل التحفيز المالي، كما شهد الاقتصاد الروسي نمواً بمعدل 3.8% في عام 2024 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 3.6%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستثمار والاستهلاك الخاص بدعم من نمو الأجور وتراجع مستويات البطالة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في سوق العمل.

## ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2024 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتفصيل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.



## 1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

### أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الرابع من عام 2024، حيث ارتفعت في شهر أكتوبر بدعم رئيسي من تراجع المخاوف بشأن آفاق الطلب على النفط واستمرار حالة عدم اليقين بشأن التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن ارتفاع هوامش التكرير في كافة مراكز التداول الرئيسية. يأتي ذلك قبل أن تنخفض الأسعار في شهر نوفمبر متأثرة بتزايد عمليات بيع العقود في الأسواق الأجلة للنفط، وتقليص التوقعات بشأن سوق النفط على المدى القريب، وتباطؤ الطلب على النفط الخام لشحنات شهر ديسمبر – لا سيما في حوض المحيط الأطلسي – حيث تميل مصافي التكرير إلى تقليص مخزوناتهما من النفط الخام بحلول نهاية العام بسبب الاعتبارات الضريبية. وعاودت الأسعار الفورية ارتفاعها في شهر ديسمبر بدعم من الطلب القوي على شراء النفط الخام من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والانخفاض المستمر في المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – بما في ذلك الولايات المتحدة، فضلاً عن ارتفاع استهلاك المصافي الأمريكية.

**وبشكل عام،** انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 5.3 دولار/برميل، أو ما يعادل 6.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 73.5 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 13.8% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح **الجدول (2) والشكل (2)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2023 – 2024).

## الجدول (2)

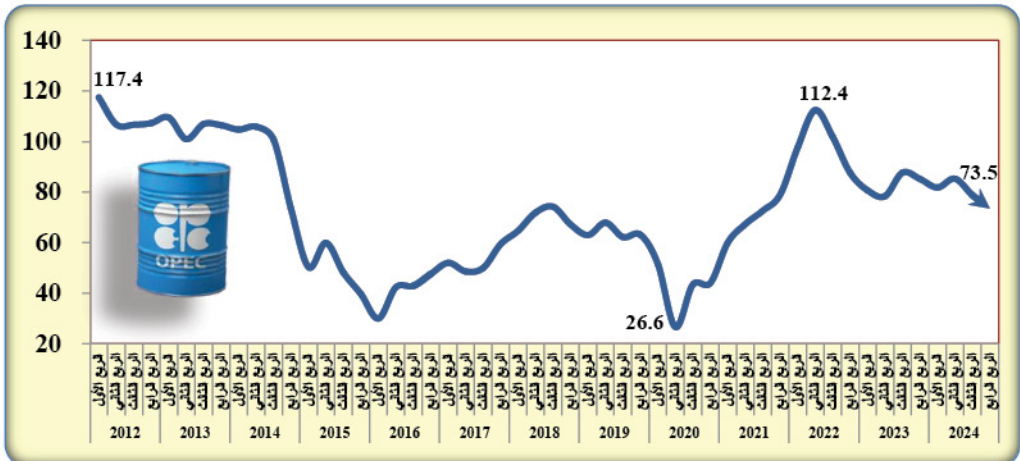
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس  
وبعض الخامات العربية، (2024 – 2023)  
(دولار/ برميل)

التغير عن		2024			2023		الخامات
الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2024	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
(11.7)	(5.3)	73.5	78.8	85.3	81.8	85.2	سلة أوبك منها :
(10.0)	(5.4)	75.7	81.1	85.1	85.0	85.6	خليط الصحراء الجزائري
(12.3)	(5.4)	75.0	80.4	87.2	83.4	87.3	العربي الخفيف السعودي
(10.3)	(4.7)	73.7	78.4	85.3	81.5	84.0	مربان الاماراتي
(12.4)	(5.7)	74.0	79.7	86.6	82.1	86.4	خام التصدير الكويتي
(11.8)	(6.6)	72.6	79.3	83.9	83.0	84.4	السدره الليبي
(11.7)	(5.5)	72.2	77.8	83.5	79.9	83.9	البصرة العراقي
							خامات اخرى :
(10.1)	(4.8)	73.4	78.2	85.3	81.3	83.5	دبي
(10.9)	(4.7)	74.2	78.9	86.1	81.4	85.1	البحري القطري
(9.5)	(5.6)	74.5	80.1	84.7	83.2	84.1	برنت
(8.0)	(5.0)	70.3	75.4	80.8	77.1	78.3	خام غرب تكساس

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

## الشكل (2)

المتوسط الربع السنوي لأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2024 - 2012)  
(دولار/ برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

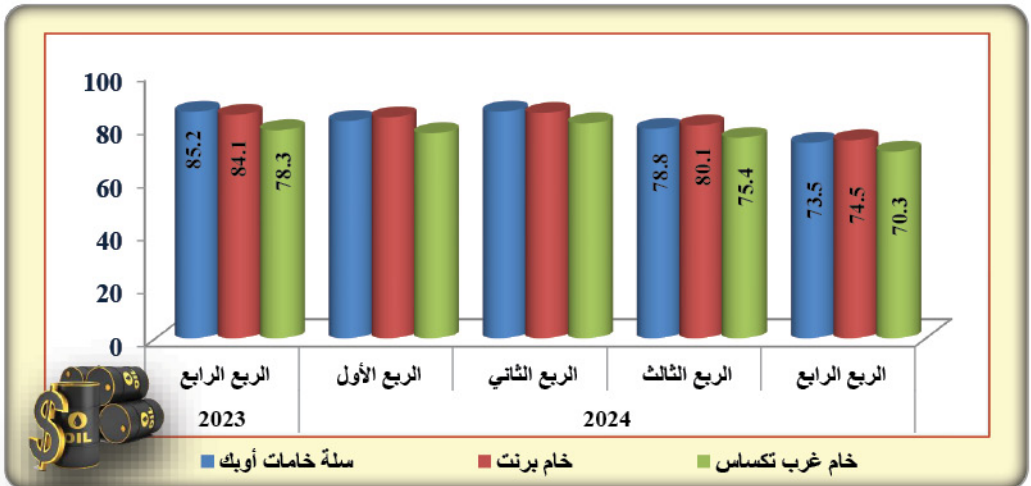


شهد الربع الرابع من عام 2024 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تقلصت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت  $38.3^\circ$  API - (متملاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي  $31^\circ$  API - (متملاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 1.1 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بحوالي 1.9 دولار/برميل في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط سعر خام برنت بواقع 1 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بارتفاع بلغ 1.3 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الرابع 2024 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 4.8 دولار/برميل ليصل إلى نحو 73.4 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بحوالي 5.6 دولار/برميل ليبلغ 74.5 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بنحو 5 دولار/برميل ليبلغ نحو 70.3 دولار/برميل. ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2).

### الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2024 - 2023)  
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

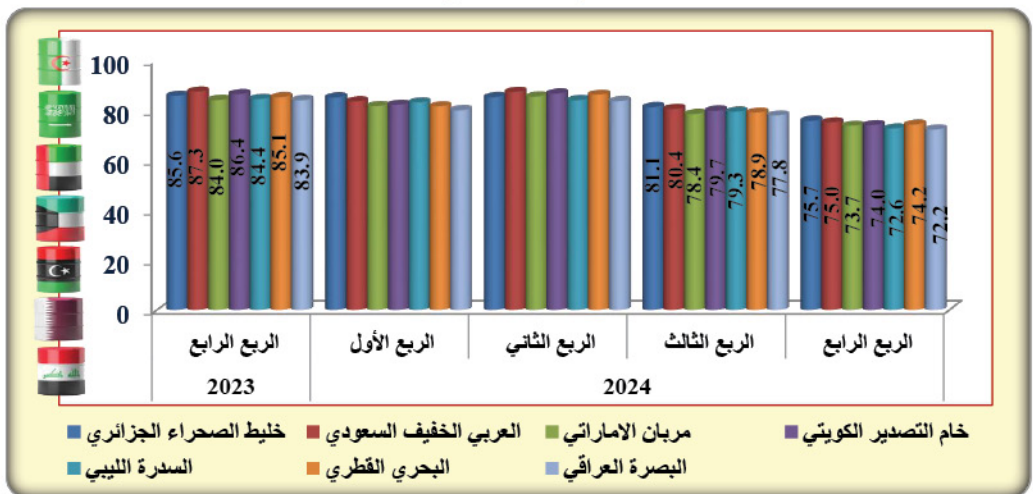


وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2024 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 6.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 75 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 14.1% على أساس سنوي، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 7.1% ليبلغ 74 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 14.3% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مريان الإماراتي بنسبة 6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 73.7 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 12.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 8.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 72.6 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة بلغت 13.9% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 6.7% و 6% و 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 75.7 دولار/برميل و 74.2 دولار/برميل و 72.2 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.

#### الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2024 - 2023)  
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



## ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفض متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الرابع من عام 2024. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية بلغت نسبتها حوالي 5.7%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي خسائر فصلية بلغت نسبتها حوالي 6.4% خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى المخاوف بشأن ضعف الطلب في الصين - أكبر مستورد عالمي للنفط - في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التشغيل في مصافي التكرير المستقلة وسط توقعات بإمكانية فرض مزيد من الرسوم الجمركية على السلع الصينية في عام 2025، مما دفع منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية إلى خفض توقعاتهما بشأن نمو الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2024 و2025. فضلاً عن ارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر في ظل ضعف نشاط مصافي التكرير وارتفاع الواردات. ووصول مؤشر الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له في عامين وهو ما يجعل النفط أكبر تكلفة بالعملة الأخرى ويؤثر سلباً على الطلب.

في حين حد من انخفاض أسعار النفط الآجلة خلال الربع الرابع 2024، استمر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط - وما يرتبط بذلك من مخاوف بشأن تعطل الإمدادات وحركة التجارة النفطية من أكبر منطقة منتجة في العالم، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا - وما يرتبط بذلك من فرض عقوبات أمريكية وأوروبية جديدة على قطاع الطاقة في روسيا. وإعلان الصين عن حزمة من التدابير التحفيزية لدعم الاقتصاد، مع زيادة حصص استيراد النفط الخام لمصافي التكرير في عام 2025. وقرارات دول أوبك+ بشأن تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية على إنتاجها من النفط الخام. والتوقعات بشأن إمكانية تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران وفنزويلا من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، مما قد يؤدي إلى خفض الإمدادات النفطية. وتأثر إنتاج النفط الخام الأمريكي في خليج المكسيك سلباً باضطرابات الطقس، وبعض الانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات من النرويج وكازاخستان. وخفض البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة.

وقد شهد الربع الرابع من عام 2024 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد توسع متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الرابع 2024 بشكل طفيف ليبلغ 3.70 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة مع 3.45 دولار/برميل في الربع السابق. حيث تأثر خام غرب تكساس الأمريكي سلباً بوفرة الإمدادات من النفط الخام الخفيف الحلو والطلب البطيء في أوروبا وسط موسم صيانة المصافي خلال شهر أكتوبر، وارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكي على الرغم من التعافي البطيء في الطلب من المصافي خلال شهر نوفمبر، قبل أن يتلقى دعماً من ارتفاع الطلب من المصافي وانخفاض مخزونات النفط الخام في شهر ديسمبر. بينما تلقى خام برنت دعماً من التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا وانخفاض توافر الإمدادات في شمال غرب أوروبا وسط ارتفاع الطلب من المصافي خلال شهر نوفمبر، قبل أن يتأثر سلباً بضعف معنويات السوق فيما يتعلق بتوقعات الطلب العالمي على النفط في شهر ديسمبر.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت القياسي بلغ حوالي 80 دولار للبرميل في عام 2024، وهو مستوى أقل بنحو 2 دولار للبرميل مقارنة بعام 2023. وظلت الأسعار اليومية ضمن نطاق تراوح بين 69 إلى 91 دولار للبرميل، وهو أضيق نطاق تداول له منذ عام 2019. وعند حساب نطاق التداول بالأسعار الحقيقية (المعدلة حسب التضخم) خلال عام 2024 كان هو الأضيق منذ عام 2003.

### ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة انخفاضاً في اتجاهاتها خلال الربع الرابع من عام 2024 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، باستثناء سعر زيت الغاز في سوق الخليج الأمريكي الذي شهد زيادة طفيفة على أساس سنوي.

#### - أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في سوق البحر المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024 بنسبة 8.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 84.9 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 10.1% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط السعر في سوق الخليج الأمريكي بنسبة



15.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 89.9 دولار/برميل، متأثراً بشكل رئيسي بالارتفاع المتواصل في مخزونات الغازولين خلال الفترة من منتصف نوفمبر وحتى نهاية شهر ديسمبر 2024، حيث كانت أسعار البيع بالتجزئة للغازولين العادي خلال عطلة عيد الشكر (27 نوفمبر 2024) هي الأدنى منذ عام 2020. في حين تلتقت أسعار الغازولين دعماً من، ارتفاع الطلب على الغازولين إلى أعلى مستوي له منذ ديسمبر 2021 بسبب اجتياح الإعصار Milton لولاية فلوريدا الأمريكية – وهي ثالث أكبر الولايات استهلاكاً للغازولين الذي نفذ من حوالي ربع محطات الوقود في منتصف شهر أكتوبر، فضلاً عن تعزيز نشاط النقل خلال موسم العطلات في نهاية العام.

تجدر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين الأمريكي تختلف ما بين الولايات، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة، والضرائب. وعادة ما تكون أسعار الغازولين على الساحل الغربي هي الأعلى بسبب الارتباطات المحدودة للمنطقة مع مراكز التكرير الرئيسية الأخرى، وظروف الإمداد والطلب المحلية الصارمة، ومتطلبات مواصفات الغازولين الأكثر تكلفة في التصنيع. في حين تكون أسعار الغازولين على ساحل الخليج عادة هي الأدنى، حيث يتواجد الجزء الأكبر من طاقة التكرير في الولايات المتحدة ويتجاوز إنتاج الغازولين مستويات الطلب.

وانخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق روتردام خلال الربع الرابع 2024 بنسبة 10.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 88.9 دولار/برميل، متأثراً بارتفاع المخزونات – لا سيما في مركز التخزين Amsterdam-Rotterdam-Antwerp بسبب ضغوط جانب الطلب في موسم الشتاء. في حين كان لارتفاع الصادرات إلى غرب أفريقيا والشرق الأوسط، في ظل صيانة مصافي التكرير في الهند، دوراً في الحد من انخفاض الأسعار. كما شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة انخفاضاً بنسبة 4.8% على أساس فصلي ليبلغ نحو 85.1 دولار/برميل. وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2024، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).

### الجدول (3)

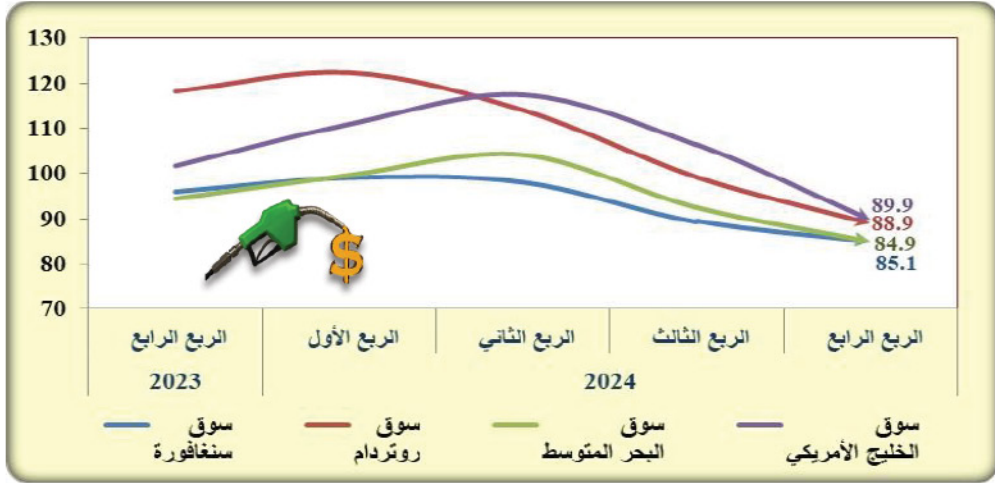
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2023-2024)  
(دولار/ برميل)

زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين الممتاز	السوق	
104.4	107.5	96.1	سنغافورة	الربع الرابع 2023
75.6	114.4	118.3	روتردام	
80.6	110.9	94.4	البحر المتوسط	
72.8	85.0	101.8	الخليج الامريكي	
102.0	104.0	99.2	سنغافورة	الربع الأول 2024
74.7	112.0	122.4	روتردام	
80.3	109.6	99.6	البحر المتوسط	
67.3	82.7	111.0	الخليج الامريكي	
97.4	99.7	98.2	سنغافورة	الربع الثاني
75.1	104.0	114.1	روتردام	
79.7	102.9	104.1	البحر المتوسط	
72.9	80.6	117.5	الخليج الامريكي	
90.6	91.7	89.4	سنغافورة	الربع الثالث
72.9	95.7	99.2	روتردام	
76.8	95.6	92.4	البحر المتوسط	
69.2	87.8	106.4	الخليج الامريكي	
88.2	88.5	85.1	سنغافورة	الربع الرابع
72.5	91.2	88.9	روتردام	
76.2	90.6	84.9	البحر المتوسط	
66.9	85.4	89.9	الخليج الامريكي	
(2.5)	(3.2)	(4.3)	سنغافورة	التغير عن الربع الثالث 2024
(0.4)	(4.5)	(10.3)	روتردام	
(0.6)	(5.0)	(7.6)	البحر المتوسط	
(2.3)	(2.4)	(16.5)	الخليج الامريكي	
(16.2)	(19.0)	(10.9)	سنغافورة	الربع الرابع 2023
(3.1)	(23.1)	(29.4)	روتردام	
(4.4)	(20.3)	(9.6)	البحر المتوسط	
(5.9)	0.4	(11.9)	الخليج الامريكي	

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



**الشكل (5)**  
**المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2024-2023)**  
**(دولار/برميل)**



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

**- أسعار زيت الغاز**

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2024 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق روتردام وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. استأثر **سوق روتردام** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 91.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 20.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر 90.6 دولار/برميل بنسبة انخفاض 5.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 18.3% على أساس سنوي. ثم **سوق سنغافورة** بمتوسط سعر بلغ 88.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 3.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 20.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 85.4 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2024 بنسبة انخفاض 2.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع بلغت 0.5% على أساس سنوي.

## - أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في **سوق سنغافورة** خلال الربع الرابع من عام 2024 بنسبة 2.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 88.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 15.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق البحر المتوسط** بنسبة 0.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 76.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 5.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق روتردام** بنسبة 0.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 72.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.1% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في **سوق الخليج الأمريكي** خلال الربع الرابع من عام 2024 بنسبة 3.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 66.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 8.1% على أساس سنوي.

## 2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2024

ساد خلال الربع الرابع من عام 2024 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

### أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

#### - الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي<sup>1</sup>) ارتفاعاً بلغ حوالي 299 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2024، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 102.4 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون – لا سيما دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وارتفاع إمدادات دول أوبك – لا سيما دولة ليبيا ونيجيريا. في حين كان لانخفاض الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والدول المشاركة في إعلان التعاون "Doc" Declaration of Cooperation من خارج أوبك – لا سيما روسيا وكازاخستان والمكسيك، دوراً في الحد من ارتفاع الإمدادات النفطية العالمية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

<sup>1</sup> هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



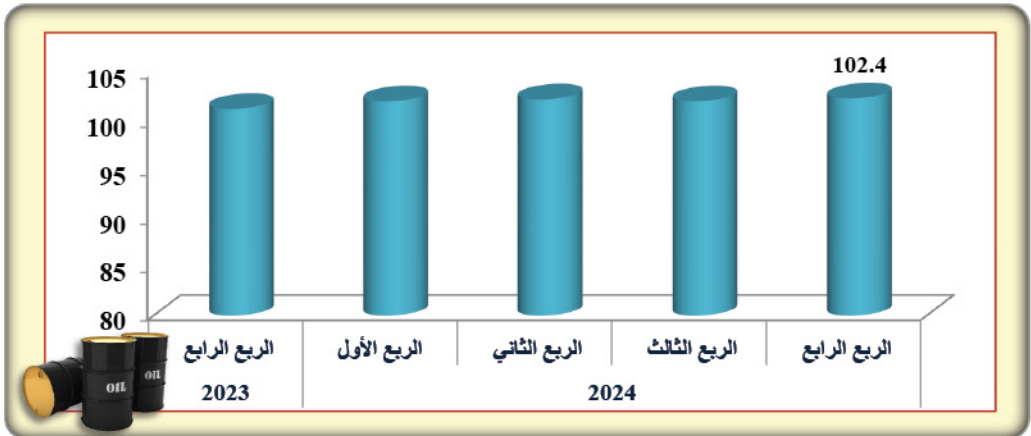
#### الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات النفطية العالمية	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون <sup>2</sup>			
		الإجمالي	دول خارج أوبك	دول أوبك	
102.1	52.6	49.5	17.4	32.1	الربع الأول 2024
102.3	53.1	49.2	17.1	32.1	الربع الثاني
102.1	53.2	48.9	16.8	32.1	الربع الثالث
102.4	53.6	48.8	16.7	32.2	الربع الرابع
0.3	0.4	(0.1)	(0.2)	0.1	التغير عن الربع الثالث (مليون ب/ي)

\* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

#### الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024-2023) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

<sup>2</sup> الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك (السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، وليبيا، الجزائر، ونيجيريا، الكونغو، والجاون، وغينيا الاستوائية، وإيران، وفنزويلا)، وعشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبيروناي، وجنوب السودان).



## ■ إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

### - دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 132 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 32.2 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2024، فقد بلغت حوالي 31.4%، وهو تقريباً نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق، كما يوضح الشكل (7) والجداول (4) المشار إليه آنفاً.

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 132 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 26.667 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 5.53 مليون برميل/يوم. ويعزى ارتفاع امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الملحوظ في الإمدادات النفطية من دولة ليبيا التي لا يشملها اتفاق مجموعة أوبك+ بمقدار 304 ألف ب/ي عقب رفع حالة القوة القاهرة في كافة الحقول وموانئ النفط الخام في ليبيا. وارتفاع الإمدادات من نيجيريا نتيجة لتكثيف التدابير الأمنية في حقول النفط للقضاء على عمليات سرقة خطوط الأنابيب والتخريب، وإصلاحات قطاع النفط التي تشمل تحسين الإطار المالي للمنتجين، وقد قُدرت كميات النفط الخام المسروقة بنحو 400 ألف ب/ي وفقاً لبيانات شركة S&P Global.

في حين انخفضت الإمدادات النفطية من جمهورية العراق خلال الربع الرابع من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 195 ألف ب/ي، على خلفية الإعلان عن خفض إنتاج النفط الخام إلى 3.3 مليون ب/ي، ضمن خطط تعويض الفائض في الإنتاج، انسجماً مع الالتزام بقرارات منظمة أوبك والدول المشاركة في إعلان التعاون (مجموعة أوبك+) المتعلق بالخفض الطوعي للإنتاج.

### - دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

انخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 193 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 16.7 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الانخفاض



بشكل رئيسي إلى تراجع الإمدادات النفطية من روسيا بمقدار 41 ألف ب/ي، تزامناً مع استمرار استهداف البنية التحتية للطاقة في روسيا في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، وفرض الاتحاد الأوروبي الحزمة الخامسة عشر من العقوبات على قطاع الطاقة في روسيا – التي تستهدف تجارة النفط. وانخفاض الإمدادات النفطية من كازاخستان بنحو 40 ألف ب/ي نتيجة التراجع المؤقت في إنتاج النفط الخام من حقل Tengiz الأكبر في كازاخستان بنسبة تصل إلى 30% بسبب إجراء بعض الإصلاحات، والتوقف المؤقت لخط أنابيب Druzhba الذي ينقل النفط من روسيا وكازاخستان إلى بعض دول أوروبا بسبب مشاكل فنية في محطة ضخ روسية. فضلاً عن انخفاض إمدادات المكسيك النفطية بنحو 45 ألف ب/ي، تزامناً مع استمرار نقص موارد شركة Pemex الحكومية، اللازمة للاستثمار في استكشاف وتطوير حقول جديدة، مع نضوج الحقول القديمة وتدهورها، والانخفاضات الطبيعية في الحقول الرئيسية، وتشير بعض التوقعات إلى إمكانية تراجع إنتاج شركة Pemex بنحو 100 ألف ب/ي بدءاً من عام 2025، وفقاً لشركة S&P Global.

#### ■ إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 360 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 53.6 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

**الشكل (7)**  
**التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية،**  
**(مليون برميل/ يوم)**



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الرابع من عام 2024 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج دول أمريكا اللاتينية بحوالي 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 7.35 مليون ب/ي، وارتفاع الإمدادات النفطية في دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 110 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 3.7 مليون ب/ي، فضلاً عن ارتفاع الإمدادات النفطية لدول آسيا والمحيط الهادئ والهند بحوالي 30 ألف ب/ي و 20 ألف ب/ي على الترتيب.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>3</sup>، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، هذا وقد ارتفع متوسط إمدادات كندا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2024 ليلعب نحو 6.1 مليون ب/ي، ويأتي ذلك على خلفية استئناف الإنتاج في بعض منشآت الرمال النفطية بعد إنتهاء أعمال الصيانة

<sup>3</sup> تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.



الرئيسية المخطط لها، وارتفاع إنتاج البيتومين والنفط الخام الصناعي، كما تساهم فرص التصدير الجديدة بعد تشغيل توسعة خط أنابيب Trans Mountain على تحفيز الإنتاج بشكل أكبر.

في المقابل، انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليلعب بنحو 130 ألف ب/ي في الربع الرابع من عام 2024، ليصل إلى حوالي 21.8 مليون ب/ي. حيث شهد شهر أكتوبر 2024 ارتفاعاً في الإنتاج من خليج المكسيك عقب التعافي من تأثيرات الأعاصير الموسمية، وكذلك زيادة إنتاج النفط الخام في ولاية Texas الأمريكية، وهو ما ساهم في وصول إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى مستوى قياسي أسبوعي بلغ نحو 13.5 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر 2024. يأتي ذلك قبل أن تتأثر الإمدادات النفطية الأمريكية مجدداً وبشكل سلبي باضطرابات الطقس، حيث توقف أكثر من 25% من إنتاج النفط الخام الأمريكي بشكل مؤقت، بسبب الإعصار Rafael الذي تحول إلى عاصفة استوائية في شهر نوفمبر، ليشهد إنتاج النفط الخام الأمريكي تراجعاً بنحو 300 ألف ب/ي خلال النصف الأول من ذلك الشهر. وعود الإنتاج ارتفاعه مجدداً ليصل إلى مستوى قياسي أسبوعي جديد بلغ نحو 13.6 مليون ب/ي خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2025، وشهد تراجعاً طفيفاً بعد ذلك وحتى نهاية عام 2024، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وارتفعت الإمدادات النفطية لدول أوروبا في الربع الرابع من عام 2024 بنحو 110 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 3.65 مليون برميل/يوم. وقد ارتفعت الإمدادات من النرويج، وبالتحديد في شهر أكتوبر، بدعم من عودة المشروعات الرئيسية إلى مستويات إنتاجها الطبيعية، عقب إنتهاء أعمال الصيانة في شهر سبتمبر 2024، ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 2.1 مليون ب/ي، وكان للتوقف المؤقت لإنتاج النفط الخام من حقل Johan Sverdrup – الأكبر في غرب أوروبا – بسبب انقطاع التيار الكهربائي في شهر نوفمبر، دوراً في الحد من ارتفاع إمدادات النرويج النفطية. في حين استقرت الإمدادات في المملكة المتحدة عند مستوى 0.7 مليون ب/ي خلال الربع الرابع.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 7.35 مليون ب/ي، يأتي ذلك تزامناً مع تسارع مستوى إنتاج النفط الخام في غيانا الذي سجل مستوى قياسي جديد بلغ نحو

616 ألف ب/ي في عام 2024، أي بنسبة زيادة بلغت 57.7% على أساس سنوي. فضلاً عن ارتفاع إنتاج النفط الخام في الأرجنتين مقترباً من تسجيل مستوى قياسي، بدعم من زيادة الإنتاج من تكوين النفط الصخري Vaca Muerta، والذي يستحوذ على أكثر من 50% من إجمالي إنتاج الأرجنتين، ليعوض عن انخفاض الإنتاج من حقول النفط التقليدية. في حين استمر تأثر إنتاج النفط الخام في البرازيل بالمشكلات التشغيلية والتباطؤ في عمليات الإنتاج في العديد من المنصات البحرية.

وانخفضت إمدادات الصين النفطية خلال الربع الرابع من عام 2024 بشكل طفيف بلغ نحو 10 آلاف ب/ي فقط مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 4.51 مليون ب/ي. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في الصين من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج النفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة. ومن المتوقع أن تحافظ شركات الطاقة في الصين على ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في أنشطة المنبع، بما يتماشى مع خطة الاستكشاف والتطوير للفترة (2019-2025)، بهدف توسيع نطاق نشاط الاستكشاف والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي.

#### - إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>4</sup>، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع 2024 بنحو 54 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% على أساس فصلي، ليبليغ حوالي 8.9 مليون ب/ي، مرتفعاً بنسبة 0.7% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 66% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 13.5 مليون ب/ي خلال نفس الفترة.

تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، هو استمرار التزام عدد كبير من شركات الطاقة الأمريكية المنتجة بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية، وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

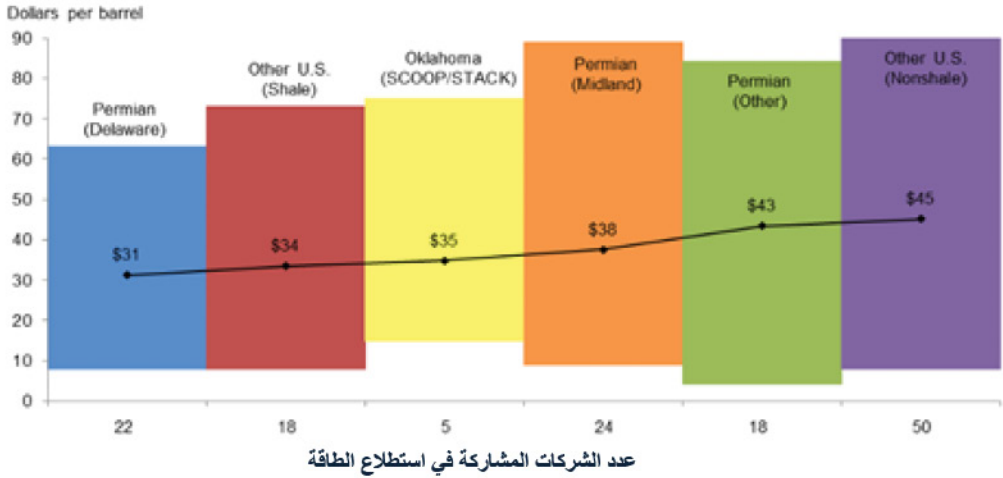
<sup>4</sup> يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات Eagle Ford · Bakken · Austin Chalk · Woodford · Mississippian · Permian · Niobrara . بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى .



ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر يناير 2025، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 31 دولار/برميل في حوض Permian، و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الرئيسية الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة التي بلغ حدها الأدنى 29 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford، كما يوضح الشكل (8).

### الشكل (8)

#### أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

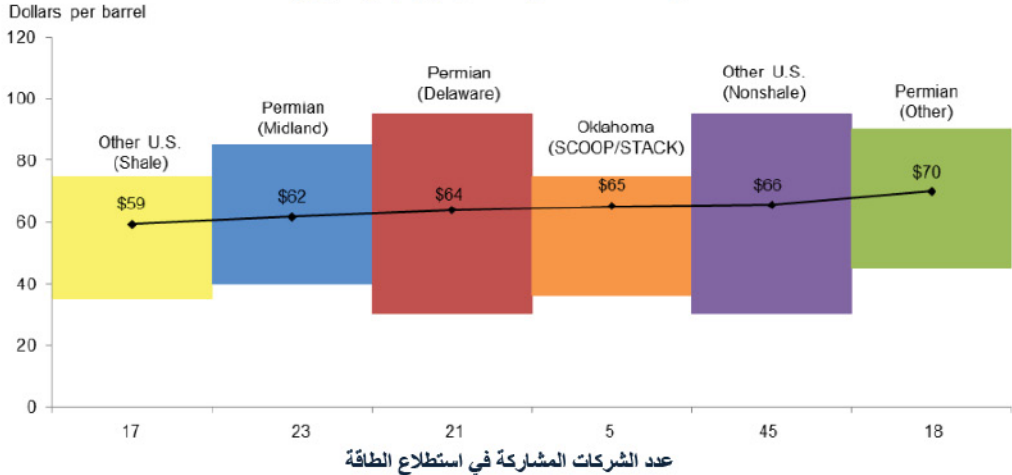


**المصدر:** استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 10 يناير 2025.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مريح إلى سعر يتراوح ما بين 59 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى و 70 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 56 إلى 66 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (9).

### الشكل (9)

### أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربع



**المصدر:** استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 10 يناير 2025.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الرابع من عام 2024، تظهر التقديرات ارتفاع هذا المتوسط بمقدار 4 حفارات فقط مقارنة بالربع السابق ليبلغ عددها حوالي 562 حفارة، وهو مستوى منخفض بمقدار 29 حفارة على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10).

### الجدول (5)

### متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2024–2023)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
591	8.827	الربع الرابع 2023
593	8.637	الربع الأول 2024
574	8.840	الربع الثاني
558	8.834	الربع الثالث
562	8.888	الربع الرابع
4	0.054	الربع الثالث 2024
(29)	0.061	الربع الرابع 2023

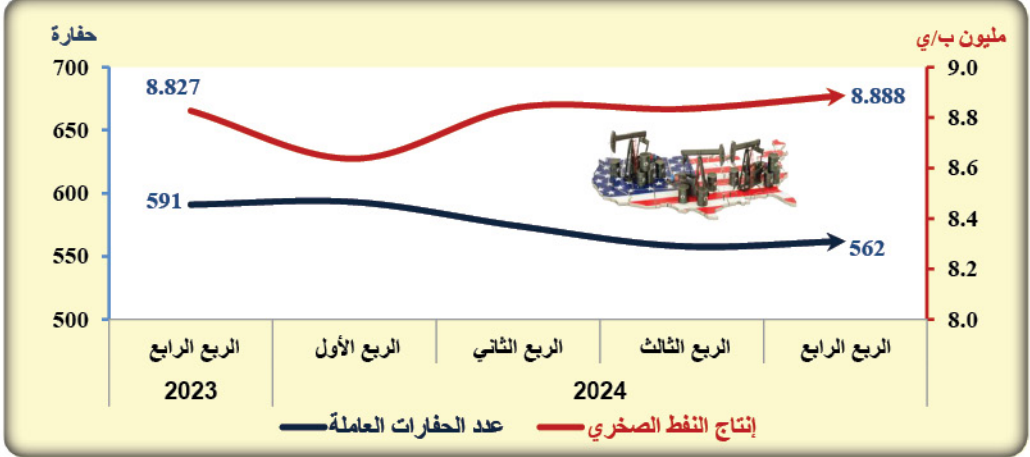
\*بيانات تقديرية

**المصدر:** إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يناير 2025.



### الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة، (2024 – 2023)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يناير 2025.

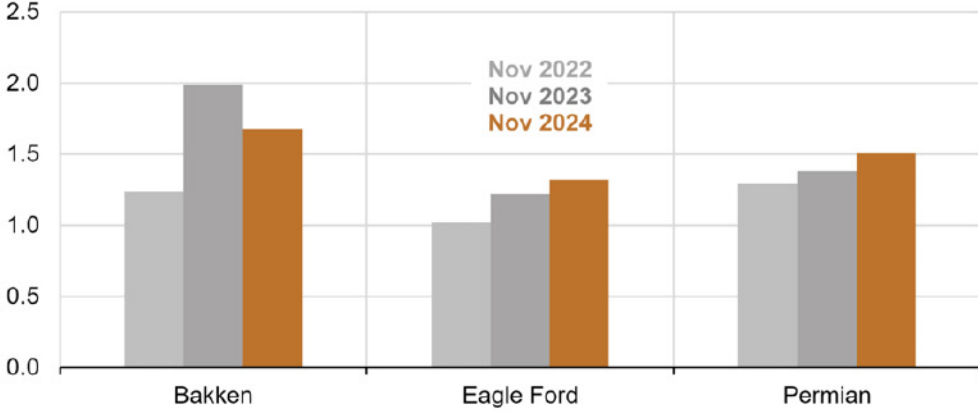
والجدير بالذكر أن تراجع عدد الحفارات العاملة يرجع بشكل رئيسي إلى قيام شركات الطاقة الأمريكية بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط الخام بها، وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام. بالإضافة إلى ذلك، أدت عمليات الدمج والاستحواذ بين الشركات إلى تراجع مؤقت في عدد الحفارات، حيث أوقف المشغلون أنشطة الحفر خلال فترات الانتقال لإعادة تقييم استراتيجياتهم المستقبلية.

في هذا السياق، ارتفع إنتاج النفط الخام الأمريكي في الولايات الـ 48 السفلى خلال شهر نوفمبر 2024، على الرغم من انخفاض عدد الحفارات النشطة في معظم مناطق الإنتاج الرئيسية، مما يدل على مكاسب في الكفاءة التشغيلية، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي أشارت إلى استفادة شركات النفط والغاز الطبيعي الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتقنيات التكسير الهيدروليكي الإلكتروني وعمليات الحفر الآلية، لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات. حيث أدى هذا التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة للمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية. ويبدو التحسن في الأداء واضحاً بشكل خاص في منطقة Permian، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 9% على أساس سنوي في إنتاجية النفط الخام لكل منصة نشطة، كما يوضح الشكل (11).



**الشكل (11)**

إنتاج النفط الخام الأمريكي من الآبار المكتملة حديثاً، لكل منصة في المناطق الرئيسية (ألف برميل/ يوم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ومن المتوقع أن ترتفع الإنتاجية لكل منصة حفر مرة أخرى خلال عام 2025، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخراً في منطقة Permian سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة الأمريكية بزيادة إنتاج النفط الخام. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

هذا وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أنه على الرغم من زيادة إنتاج شركات الاستكشاف والإنتاج من النفط الخام، ظلت تكاليف الإنتاج ثابتة. حيث بلغ متوسط الإنفاق الرأسمالي في المنبع لكل برميل مكافئ نפט 21 دولار للبرميل من حيث القيمة الحقيقية منذ منتصف عام 2022. وخلال نفس الفترة، ارتفع الإنتاج بنسبة 21%. وبالمقارنة، بلغ متوسط تكلفة إنتاج تلك الشركات من النفط الخام 32 دولار للبرميل في عام 2019.

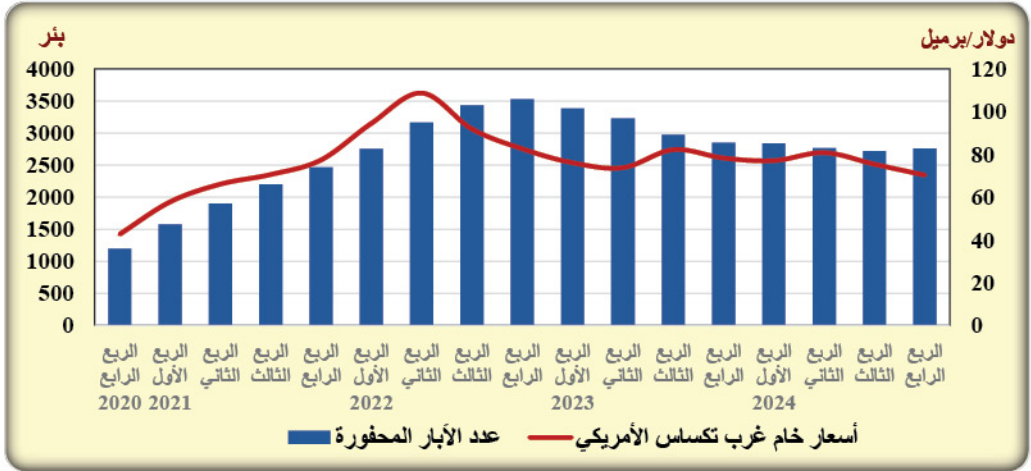
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 42 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق،



ليصل إلى 2758 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 92 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك الارتفاع على الرغم من تراجع أسعار خام غرب تكساس الأمريكي التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، إلا أنه قد يرجع لتعزيز نشاط الحفر وما يرتبط به من انخفاض في التكاليف، كما يوضح الشكل (12).

**الشكل (12)**  
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي،  
(2024 – 2020)



**المصدر:** إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يناير 2025.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بحوالي 55 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 5238 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 587 بئراً على أساس سنوي.

## - الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 1.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1.5%، ليصل إلى 105.5 مليون ب/ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.3% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب في كافة المجموعات الدولية – لا سيما في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول أفريقيا، والهند، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا. وباستثناء الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الطلب على النفط، كما يوضح الجدول (6) والشكل (13).

### الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2023-2024)

(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
103.2	57.2	46.0	الربع الرابع 2023
102.8	58.0	44.8	الربع الأول 2024
103.0	57.4	45.6	الربع الثاني
104.0	57.6	46.4	الربع الثالث
105.5	59.3	46.3	الربع الرابع
<b>1.560</b>	<b>1.710</b>	<b>(0.150)</b>	الربع الثالث 2024
<b>2.350</b>	<b>2.070</b>	<b>0.280</b>	الربع الرابع 2023

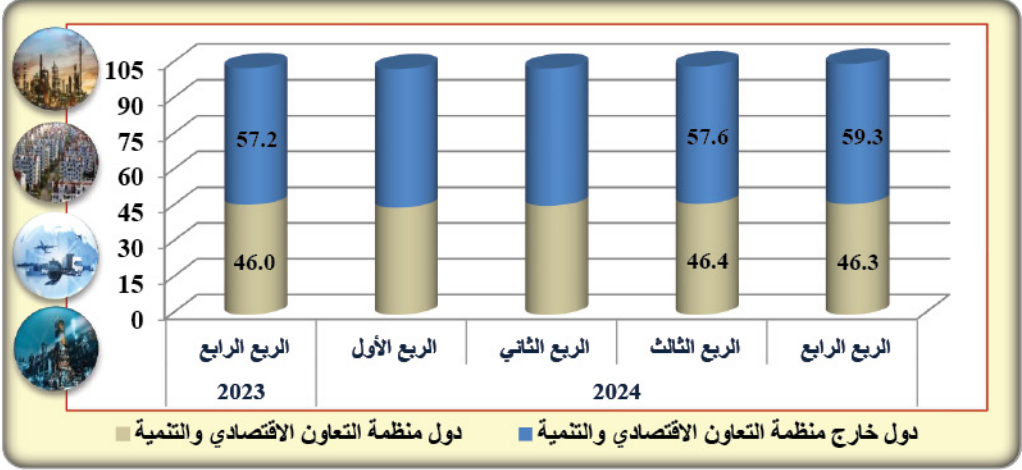
\*بيانات تقديرية

\*\* الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



**الشكل (13)**  
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2024-2023)  
(مليون برميل/ يوم)



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الرابع من عام 2024:

- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 150 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 46.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 280 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكيتين خلال الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 25.6 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 190 ألف ب/ي، في مقابل انخفاض إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 100 ألف ب/ي.

ارتفع الطلب الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2024، وإن كان بوتيرة فصلية أقل من الربع السابق، عقب إنتهاء موسم السفر والقيادة الصيفي. ويعزى ذلك الارتفاع إلى الطلب القوي على الغازولين بسبب الإعصار Milton الذي اجتاح ولاية فلوريدا، ليصل خلال الأسبوع الأول من شهر

أكتوبر 2024 إلى نحو 9.7 مليون ب/ي وهو أعلى مستوي له منذ ديسمبر 2021. فضلاً عن ارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات خلال عطلة يوم المحاربين وعطلات نهاية العام، وارتفاع الطلب على غاز البترول المسال المستخدم كمادة أولية في صناعة البتروكيمياويات بشكل ملحوظ. وكان الطلب الأمريكي مدعوماً أيضاً بانخفاض أسعار الوقود، والطقس الأكثر برودة في نصف الكرة الشمالي – لا سيما في شهر ديسمبر. في حين تأثر الطلب على الوقود الصناعي – لا سيما الديزل والنافتا – سلباً باستمرار ضعف نشاط التصنيع الأمريكي.

وارتفع طلب دول آسيا/المحيط الهادئ خلال الربع الرابع من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 510 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على النفط في كوريا الجنوبية، يليها استراليا، بدعم من النمو القوي في الطلب على الديزل في ظل التحسن المستمر في قطاع البتروكيمياويات. في حين انخفض الطلب على النفط في اليابان وسط استمرار ضعف نمو نشاط قطاع التصنيع.

وفي المقابل شهد الطلب في دول أوروبا انخفاضاً كبيراً خلال الربع الرابع من عام 2024 بلغ نحو 740 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 13.4 مليون ب/ي. حيث تراجع الطلب على وقود النقل عقب إنتهاء موسم العطلات والسفر الصيفي، واستمر تأثر الطلب على الديزل سلباً بضعف نشاط التصنيع المتواصل لمدة عامين – لا سيما في الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا – في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد، وتواصل انخفاض الطلبات الجديدة للمصانع التي اضطرت إلى خفض الإنتاج بأكثر قدر منذ الفترة المماثلة من عام 2023. في حين قدم ارتفاع الواردات من المنتجات النفطية لتلبية متطلبات التدفئة الشتوية، دعماً نسبياً للطلب على النفط في دول أوروبا، كما يوضح الجدول (7).



## الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023-2024)  
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين	
46.0	7.7	13.4	24.9	الربع الرابع 2023
44.8	7.5	12.9	24.4	الربع الأول 2024
45.6	7.0	13.6	25.0	الربع الثاني
46.4	6.9	14.2	25.3	الربع الثالث
46.3	7.4	13.4	25.4	الربع الرابع
<b>(0.150)</b>	<b>0.510</b>	<b>(0.740)</b>	<b>0.090</b>	التغير الربع الثالث 2024
<b>0.280</b>	<b>(0.220)</b>	<b>0.020</b>	<b>0.480</b>	عن الربع الرابع 2023

\* بيانات تقديرية.

\*\* الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

### - الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 1.7 مليون ب/ي، أي بنسبة 3% على أساس فصلي، ليصل إلى حوالي 59.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في دول الشرق الأوسط بمقدار 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 9 مليون ب/ي. هذا وقد ارتفع طلب الدول العربية على النفط بنحو 20 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 7.8 مليون ب/ي، أي ما يشكل 13.1% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع من عام 2024. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار الأداء القوي لنشاط القيادة وحركة السفر الجوي الذي عزز الطلب على الغازولين ووقود الطائرات. كما ارتفع الطلب على النفط في دول أفريقيا خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 460 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 130 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام 2024 بلغ نحو 780 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 32.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي. حيث ارتفع الطلب في الهند خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 350 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 5.7 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى استئناف النشاط الاقتصادي عقب نهاية موسم الرياح الموسمية الذي تسبب في تباطؤ حركة النقل بالشاحنات وانخفاض النشاط الزراعي خلال الربع السابق، حيث ارتفع الطلب على المنتجات النفطية – لا سيما وقود النقل في ظل انتعاش حركة التنقل في بداية موسم المهرجانات، وغاز البترول المسال المستخدم في صناعة التعبئة والتغليف، ووقود الطائرات وسط ارتفاع حركة السفر الجوي المحلي.

وارتفع الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 17.1 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على غاز البترول المسال والناقتا لاستخدامها كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات، وزيادة الطلب على وقود النقل الذي تلقى دعماً من عطلة اليوم الوطني والأسبوع الذهبي في أكتوبر 2024، والتعافي المستمر لنشاط السفر الجوي وحركة النقل بالشاحنات. كما ارتفع الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية بنحو 110 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق.

هذا وقد برزت الهند كمصدر رئيسي للنمو (بالنسبة المئوية) في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024، متجاوزة الصين للمرة الأولى منذ عام 1998، باستحواذها على حصة 25% من إجمالي النمو، مع توقع استمرار ذلك الأمر خلال عام 2025، بدعم من الطلب المتزايد على وقود النقل ووقود الطهي المنزلي في الهند. وفي المقابل، أدى التوسع السريع في ملكية المركبات الكهربائية، والاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي المسال لنقل البضائع، وانخفاض عدد السكان، وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى الحد من نمو استهلاك وقود النقل في الصين، ويتوقع أن يكون النمو في الطلب على النفط خلال عام 2025 مدفوعاً بزيادة استخدام النفط في صناعة البتروكيماويات.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.9 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في البرازيل بنحو 20 ألف ب/ي فقط، ليبلغ نحو 3.4 مليون برميل/يوم،



حيث عادة ما يكون الطلب على الديزل في البرازيل أضعف خلال الربع الرابع وفي بداية العام بسبب تباطؤ حركة النقل بالشاحنات خلال عطلة الأعياد، ولأنه يمثل الفترة بين موسمي حصاد المحاصيل. كما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 10 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 3.5 مليون ب/ي، هذا ويؤثر ضعف الاقتصاد في الأرجنتين على استهلاك الغازولين.

وشهد طلب دول أوراسيا (Eurasia) على النفط ارتفاعاً بلغ حوالي 330 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثالث من عام 2024، ليصل إلى 5.4 مليون ب/ي. حيث ارتفع طلب روسيا على النفط بمقدار 150 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 4.1 مليون ب/ي، بينما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.3 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).

### الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023-2024)  
(مليون برميل/يوم)

التغير عن		2024			2023		
الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2024	الربع الرابع* الربع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
0.320	0.020	7.8	7.8	7.4	7.5	7.5	الدول العربية :
0.320	0.020	6.7	6.7	6.3	6.4	6.4	الدول الأعضاء
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
0.070	0.470	6.1	5.6	5.4	5.7	6.0	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.390	0.490	13.9	13.4	12.8	13.2	13.5	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
1.290	0.780	32.3	31.5	32.0	32.0	31.0	الدول الآسيوية
0.680	0.320	17.1	16.8	16.6	16.7	16.4	منها: الصين
0.250	0.350	5.7	5.3	5.6	5.7	5.4	الهند
0.360	0.110	9.5	9.4	9.8	9.7	9.2	الدول الأخرى
0.200	0.030	6.9	6.9	6.8	6.7	6.7	دول أمريكا اللاتينية
0.420	0.020	3.4	3.4	3.3	3.1	3.0	منها: البرازيل
(0.220)	0.010	3.5	3.5	3.5	3.6	3.7	الدول الأخرى
0.150	0.330	5.4	5.1	5.1	5.3	5.2	دول أوراسيا
0.100	0.150	4.1	4.0	3.8	4.0	4.0	منها: روسيا
0.010	0.080	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
2.070	1.710	59.3	57.6	57.4	58.0	57.2	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

\* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



## - مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

### المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>5</sup>

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 80 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.729 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 44 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد انخفض في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.012 مليار برميل، منخفضاً بنحو 25 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 70 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.717 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 19 مليون برميل على أساس سنوي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.490 مليار برميل (منها 573 مليون برميل من النفط الخام و 917 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 28 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 37 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.230 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 21 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 1.3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل 415.6 مليون برميل، منخفضاً بحوالي 15.5 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام شهد انخفاضاً أسبوعياً متواصلاً خلال الفترة من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية عام 2024، تزامناً مع تكثيف نشاط مصافي تكرير النفط لتلبية الطلب على الوقود خلال فصل الشتاء وعطلات نهاية العام. وفي هذا السياق، انخفضت مخزونات النفط الخام الموجودة في مركز التسليم الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهوما الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر

<sup>5</sup> لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



ديسمبر 2024 إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2014 وهو نحو 20 مليون برميل، مقتربة من أدنى مستويات التشغيل.

كما انخفض إجمالي المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 35.7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند 814.4 مليون برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 5.5 مليون برميل على أساس سنوي. ويعزى ذلك الانخفاض إلى الطلب القوي على الغازولين الذي سجل أعلى مستوياته منذ ديسمبر 2021 نتيجة اجتياح الإعصار Milton ولاية فلوريدا في شهر أكتوبر. وارتفاع الطلب على الوقود خلال عطلة يوم المحاربين القدامى في شهر نوفمبر والذي كان له دور رئيسي في انخفاض مخزونات الغازولين إلى أدنى مستوى لها في عامين وهو نحو 206.9 مليون برميل، إلى جانب انخفاض واردات النفط الأمريكية. في حين كان لانتعاش نشاط مصافي التكرير دوراً في ارتفاع مخزونات الغازولين الأمريكية بشكل متواصل خلال الفترة من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية عام 2024.

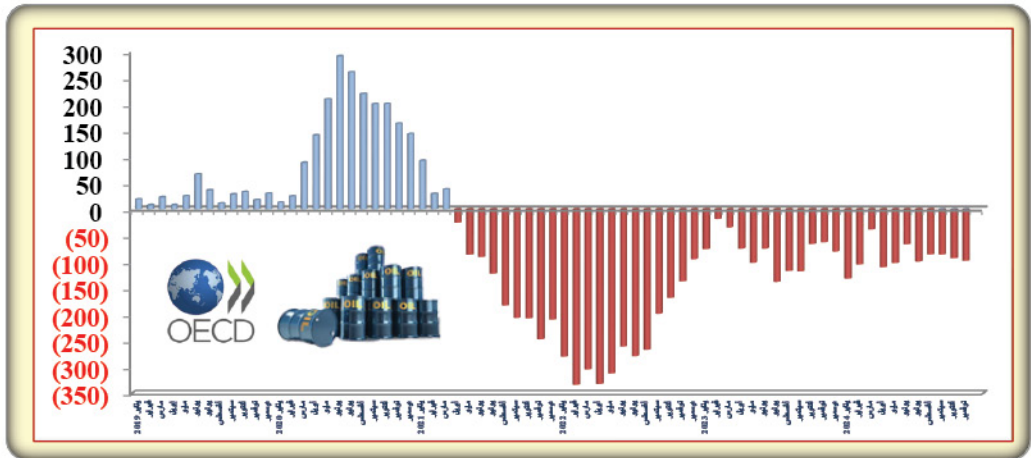
أما المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا فقد انخفض بحوالي 12 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 912 مليون برميل (منها 330 مليون برميل من النفط الخام و 582 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 10 مليون برميل على أساس سنوي.

كما انخفض المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ خلال الربع الرابع من عام 2024 بحوالي 29 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 328 مليون برميل (منها 109 مليون برميل من النفط الخام و 219 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 25 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد استمر انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2019 – 2023) خلال الربع الرابع من عام 2024، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 93.2 مليون برميل خلال شهر أكتوبر 2024، ونحو 97.7 مليون برميل خلال شهر نوفمبر، كما يوضح الشكل (14).

**الشكل (14)**

**تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2019 – 2024) (مليون برميل)**



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

**المخزون التجاري العالمي<sup>6</sup>**

انخفض **المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 47 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 3.631 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 365 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى **إجمالي المخزون التجاري العالمي** انخفاضاً بنحو 126 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى 6.361 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 322 مليون برميل على أساس سنوي.

**المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)**

ارتفع **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الرابع 2024 بمقدار 2 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.380 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 58 مليون برميل على أساس سنوي. حيث انخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 12 مليون برميل مقارنة بالربع

<sup>6</sup> لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



السابق، ليصل إلى 1.299 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات من منطقة الشرق الأوسط. بينما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بحوالي 14 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 81 مليون برميل.

## المخزون الاستراتيجي

ارتفع **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 23 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلعب 1.561 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 60 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**<sup>7</sup> في نهاية الربع الرابع 2024 بنحو 11 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 394 مليون برميل. تجدر الإشارة إلى أن مكتب احتياطات النفط التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أعلن في مايو 2024 عن منح عقود لشراء 3.3 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي للتسليم في أكتوبر 2024. وأعلن في يونيو 2024 عن منح عقود لشراء 3 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي للتسليم في نوفمبر 2024. كما أعلن في يوليو 2024 عن منح عقود لشراء 4.65 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي للتسليم في ديسمبر 2024. وقد أشارت وزارة الطاقة الأمريكية إلى قيامها بإعادة ملء مخزون النفط الخام الاستراتيجي في عام 2024 بمقدار 200 مليون برميل، بمتوسط سعر 74.75 دولار للبرميل، ليتجاوز المستوى السابق له قبل بيع 180 مليون برميل في عام 2022 بموجب إعلان الطوارئ نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية.

## إجمالي المخزون العالمي<sup>8</sup>

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الرابع من عام 2024 نحو 9.302 مليار برميل مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 101 مليون برميل أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 323 مليون برميل أي بنسبة 3.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (15).

<sup>7</sup> يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوي على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.  
<sup>8</sup> يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

**الجدول (9)**  
**تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024 – 2023)**  
**(مليون برميل)**

التغير عن		2024		2023	المنطقة
الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2024	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	
(12)	(22)	1506	1528	1518	الأمريكتين
(21)	(37)	1230	1267	1251	منها : الولايات المتحدة الأمريكية
15	(7)	917	924	902	أوروبا
(7)	(11)	346	357	353	آسيا/ المحيط الهادئ
(4)	(40)	2769	2809	2773	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
359	(53)	3625	3678	3266	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
356	(92)	6395	6487	6039	إجمالي المخزون التجاري**
(17)	43	1421	1378	1438	المخزون في البحر
45	8	1546	1538	1501	المخزون الاستراتيجي منه :
39	11	394	383	354	المخزون الاستراتيجي الأمريكي
383	(41)	9362	9403	8979	إجمالي المخزون العالمي
0.2	0.2	61.0	60.8	60.8	كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)

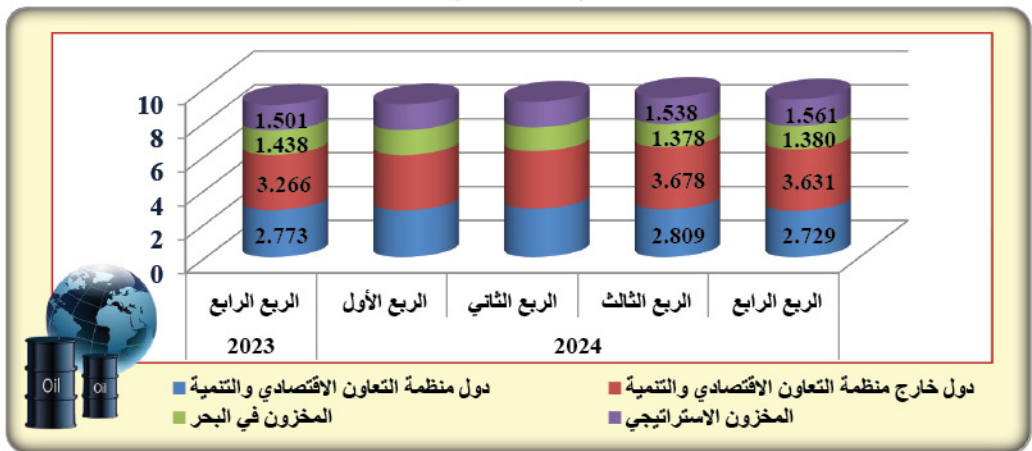
\*\* لايشمل المخزون على متن الناقلات .

\* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالياً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues

**الشكل (15)**  
**تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024-2023)**  
**(مليار برميل)**



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues



والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الرابع من عام 2024 قد بلغت 60.7 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق والربع المماثل من العام السابق البالغ 60.8 يوم من الاستهلاك.

### ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

#### - العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الرابع من عام 2024، تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام الأسبوعية بشكل ملحوظ ما بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بوتيرة تصاعد نطاق التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من إمكانية حدوث اضطرابات في الإمدادات وحركة التجارة النفطية من أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم. وتلقت أسعار النفط دعماً من كل من استمرار استهداف البنية التحتية للطاقة في روسيا وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وفرض عقوبات أمريكية على بنك Gazprom الروسي، وفرض الاتحاد الأوروبي الحزمة الخامسة عشر من العقوبات على روسيا تستهدف تجارة النفط – لا سيما "أسطول الظل" الذي ساعد روسيا في تجاوز السقف السعري المفروض على تجارة النفط الخام الروسي المنقول بحراً في عام 2022 والبالغ 60 دولار للبرميل، فضلاً عن التوقعات بشأن إمكانية تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في إيران وفنزويلا الذي قد يؤدي إلى خفض الإمدادات إلى الأسواق العالمية.

#### - الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثير أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2024. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر أكتوبر 2024، على الرغم من انتعاش مؤشر الدولار<sup>9</sup>، بعد ثلاثة أشهر متتالية من الانخفاض، بدعم من نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية واحتمالية تعزيز الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع الطلب على الدولار كملاذ آمن وسط تطورات جيوسياسية غير مؤكدة. ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار أمر نادرًا ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة

<sup>9</sup> يعيّن أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنبة الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها. يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط في شهر نوفمبر، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي للشهر الثاني على التوالي بدعم من نتائج الانتخابات الأمريكية التي ساهمت في وصول قيمته إلى أعلى مستوى خلال نحو عامين، وعلى الرغم من خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية لتتراوح ما بين 4.50 و 4.75%. وعاودت أسعار النفط الخام ارتفاعها في شهر ديسمبر، رغم ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي للشهر الثالث على التوالي بدعم من جاذبيته للمشتريين كملاذ آمن وسط التطورات الجيوسياسية ومرونة الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن إمكانية خفض أسعار الفائدة بشكل أقل من المتوقع في عام 2025.

### - نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث تأثرت أسعار النفط الخام بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة، المرتبطة بوتيرة تصاعد التوترات الجيوسياسية، وقرارات تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية، وخفض التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط. قبل أن تتراجع عمليات البيع في شهر سبتمبر على خلفية قرار مجموعة أوبك+ بتمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية لمدة شهرين حتى نهاية شهر نوفمبر 2024. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قرارات مجموعة أوبك+ كان لها دوراً مهماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربيين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

### 3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

#### أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات



إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

**ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

**وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2024 بحوالي 117 ألف ب/ي أي بنسبة بلغت 1.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 6.5 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بحوالي 32 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تأثير حركة التجارة النفطية سلباً بالإعصار Milton الذي تسبب في تراجع متوسط واردات النفط الخام خلال شهر أكتوبر 2024 إلى حوالي 6 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى منذ شهر أبريل 2022، في حين كان لإنهاء أعمال الصيانة الموسمية في المصافي دوراً في تعافي متوسط واردات النفط الخام خلال شهر نوفمبر لتبلغ نحو 6.9 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى مسجل منذ شهر يوليو الماضي، قبل أن تنخفض الواردات مجدداً خلال شهر ديسمبر.**

تجدر الإشارة إلى توقع تراجع صافي واردات النفط الخام الأمريكية في عام 2025 إلى نحو 1.9 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ عام 1971، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، على خلفية توقع ارتفاع إنتاج النفط الخام، وانخفاض تشغيل المصافي الأمريكية تزامناً مع الإنخفاض المتوقع في السعة التكريرية انعكاساً بعض الخطط المعلنة للإغلاق. كما يتوقع أن يساهم اقتراح



الإدارة الأمريكية المنتخبة الجديدة بفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على جميع المنتجات من كندا والمكسيك، بما في ذلك النفط الخام، في تقليص واردات الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2025.

**كما انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية** خلال الربع الرابع من

عام 2024 بنحو 196 ألف ب/ي أي بنسبة 11% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 182 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى انخفاض الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال شهر أكتوبر 2024 إلى نحو 1.5 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر مايو 1995.

وعلى جانب الصادرات، **انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام** خلال

الربع الرابع من عام 2024 بنحو 27 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 528 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض تلك الصادرات في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر إلى حوالي 2.8 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ أبريل 2024.

وقد ارتفعت صادرات النفط الخام الأمريكية المتجهة إلى أوروبا خلال الربع الرابع 2024، حيث تشير بيانات شركة Kpler لتتبع السفن إلى وصول الصادرات الأميركية المتجهة إلى مركز التخزين Amsterdam-Rotterdam-Antwerp إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 771 ألف ب/ي في شهر نوفمبر، حيث كانت أسعار خام غرب تكساس أقل من بنحو 4 دولار للبرميل مقارنة بأسعار خام برنت عند شراء تلك الشحنات في شهر أكتوبر، مما جعلها أكثر ربحية.

وتشير التوقعات إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية إلى شمال غرب أوروبا من المرجح أن تتراجع في أوائل عام 2025، في ظل تقلص الفارق بين أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي وعقود برنت الأجلة الذي يجعل شحن النفط الأمريكي عبر المحيط الأطلسي غير مناسب اقتصادياً.

**بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية** بحوالي 85 ألف ب/ي، أي بنسبة

1.3% مقارنة بمستويات الربع السابق، لا سيما من الغازولين ووقود المقطرات، لتصل إلى حوالي 6.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 472 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات الأمريكية خلال الأسبوع الأخير



من شهر أكتوبر 2024 إلى مستوى قياسي أسبوعي بلغ نحو 7.6 مليون ب/ي، كما سجلت تلك الصادرات أعلى مستوى قياسي شهري لها بلغ نحو 7 مليون ب/ي في شهر ديسمبر.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2024. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 2.8 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 2.4 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 2.7 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

### الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند  
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
4.5	11.1	2.0	الربع الرابع 2023
4.9	11.2	2.1	الربع الأول 2024
5.0	11.1	2.7	الربع الثاني
4.6	10.9	2.6	الربع الثالث
4.7	11.2	2.5	الربع الرابع
<b>0.011</b>	<b>0.335</b>	<b>(0.090)</b>	الربع الثالث 2024
<b>0.118</b>	<b>0.117</b>	<b>0.560</b>	الربع الرابع 2023

\*بيانات تقديرية.

**ملاحظة:** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

**المصادر:**

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.  
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).  
– Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –  
– General Administration of Customs, China –

### الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند  
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.265)	(0.147)	(4.6)	الربع الرابع 2023
(0.318)	(0.215)	(4.6)	الربع الأول 2024
(0.228)	(0.175)	(4.6)	الربع الثاني
(0.317)	(0.229)	(5.0)	الربع الثالث
(0.186)	(0.131)	(5.3)	الربع الرابع
0.131	0.099	(0.282)	الربع الثالث 2024
0.079	0.017	(0.654)	الربع الرابع 2023
			التغير عن

\*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –  
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China –

### ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الرابع 2024 بحوالي 335 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.1%، لتصل إلى حوالي 11.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 117 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين من النفط الخام بلغت نحو 10.6 مليون ب/ي خلال شهر أكتوبر 2024، منخفضة بنسبة بلغت 4.9% على أساس شهري، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط المصافي في ظل ضعف هوامش التكرير وتباطؤ الطلب على الوقود، وتزامناً مع إغلاق شركة PetroChina الحكومية نصف طاقة معالجة النفط الخام في مصفاة Dalian البالغ نحو 210 ألف ب/ي في شهر أكتوبر، كجزء من خطتها لإغلاق مصفاة التكرير بالكامل بحلول منتصف عام 2025 واستبداله بمنشأة أصغر في موقع آخر. وانتعشت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2024، مرتفعة بنسبة 12.2% على أساس شهري، ومسجلة أول ارتفاع لها على أساس سنوي منذ أبريل 2024، لتبلغ 11.9 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أغسطس 2023، على خلفية ارتفاع طلب مصافي التكرير



رغم استمرار ضعف نشاطها، حيث يتمثل نمط الشراء لدى المصافي الصينية في أنها تميل إلى زيادة الواردات عند وصول أسعار النفط الخام عند مستوى تنافسي بهدف زيادة المخزونات والتحوط ضد ارتفاع الأسعار. وتشير التقديرات إلى أن واردات الصين من النفط الخام عاودت انخفاضها في شهر ديسمبر لتبلغ نحو 11.3 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استنفاد معظم مصافي التكرير المستقلة لحصص الاستيراد الخاصة بها لعام 2024.

تجدر الإشارة إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام من روسيا إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 2.17 مليون ب/ي في عام 2024، مما يعكس استفادة الصين من أسعار الإمدادات الروسية المنخفضة في ظل ضعف هوامش التكرير.

وبشكل عام، سجلت واردات النفط الخام في الصين أول انخفاض سنوي لها منذ عقدين خلال عام 2024 – باستثناء فترة جائحة كورونا – بلغت نسبته 1.9% لتصل إلى حوالي 11 مليون ب/ي، ويأتي ذلك الانخفاض في ظل ضعف النمو الاقتصادي وسط استمرار أزمة القطاع العقاري، وتباطؤ الطلب المحلي على الغازولين انعكاساً للتحول إلى المركبات الكهربائية، وضعف الطلب على الديزل بسبب انخفاض الطلب الخارجي على السلع المصنعة.

وانخفضت **واردات الصين من المنتجات النفطية** – لا سيما من غاز البترول المسال – خلال الربع الرابع من عام 2024 بمقدار 71 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 0.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 137 ألف ب/ي على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع بدء توجه المصافي المستقلة نحو خفض واردات زيت الوقود المستخدمة كمواد خام لإنتاج ووقود نقل أعلى قيمة، في ظل دخول لوائح خصم الضرائب الجديدة حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق **بالصادرات**، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2024. في حين انخفضت **صادراتها من المنتجات النفطية** بنحو 170 ألف ب/ي أو بنسبة 14.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 154 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات من الغازولين ووقود الطائرات وزيت الوقود. وقد تأثرت صادرات المنتجات النفطية سلباً بإعلان الصين في منتصف شهر نوفمبر 2024 عن خفض معدل خصم ضريبة القيمة المضافة على تصدير العديد من المنتجات، بما في ذلك الغازولين ووقود الطائرات والديزل، اعتباراً من بداية شهر ديسمبر، في خطوة تزيد من

تكلفة صادرات المنتجات النفطية بحوالي 3 - 4 دولار للبرميل، وهو ما قد يحد من القدرة التنافسية لمصافي التكرير في الصين ويؤثر سلباً على سلاسل الإمداد العالمية.

وبشكل عام، ارتفع **صافي الواردات النفطية للصين** خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 434 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 11.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 134 ألف ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح **الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً**.

### ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت **واردات الهند من النفط الخام** في الربع الرابع 2024 بحوالي 11 ألف ب/ي فقط، أي بنسبة بلغت 0.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.7 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 118 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى تأثير الواردات سلباً خلال شهر أكتوبر 2024، بعمليات الصيانة المخططة لبعض مصافي التكرير، والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، لتتخفف إلى أدنى مستوى لها خلال عام 2024 وهو نحو 4.3 مليون ب/ي. يأتي ذلك قبل أن تتعافي الواردات في شهر نوفمبر بدعم من ارتفاع الطلب المحلي نتيجة استئناف النشاط الاقتصادي عقب نهاية موسم الرياح الموسمية، وزيادة نشاط مصافي التكرير عقب إنتهاء موسم صيانة المصافي.

وقد استمرت روسيا في كونها أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند خلال الربع الرابع 2024، رغم إنخفاض تلك الواردات مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1.44 مليون ب/ي في شهر ديسمبر 2024 وهو أدنى مستوى لها خلال العام، على خلفية ارتفاع الطلب المحلي في روسيا خلال نفس الشهر. وفي المقابل ارتفعت واردات الهند من النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط، لتصل حصتها من إجمالي الواردات إلى نحو 52% مسجلة أعلى مستوياتها في نحو عامين. تجدر الإشارة إلى أن الهند برزت كأكبر مستورد لشحنات النفط الخام الروسي المنقول بحراً بأسعار مخفضة، عقب فرض عقوبات على تلك الشحنات بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

كما ارتفعت **واردات الهند من المنتجات النفطية** بحوالي 47 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 57 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك في ظل ارتفاع الواردات من البيتومين خلال



شهر نوفمبر 2024، بدعم من انتعاش نشاط بناء الطرق عقب إنتهاء الرياح الموسمية. وفيما يتعلق **بالصادرات**، انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 84 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.3% مقارنة بالربع السابق البالغ، لتصل إلى حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 22 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبذلك ارتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الرابع من عام 2024 بحوالي 142 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 197 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

#### 4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

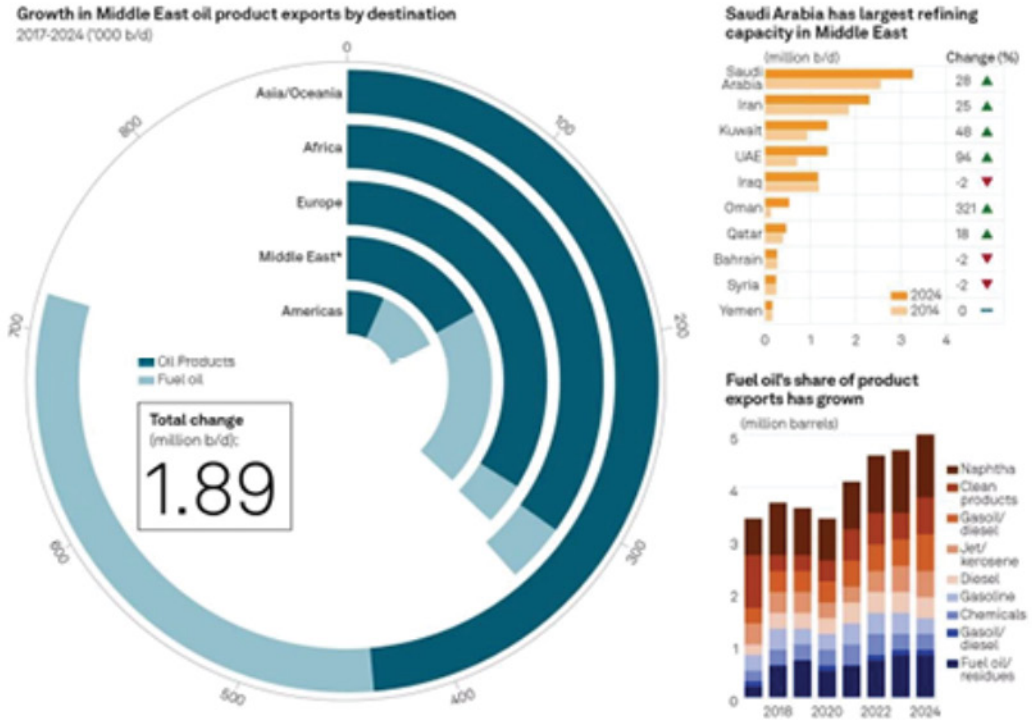
تحسن أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية خلال الربع الرابع من عام 2024، حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بنحو 270 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 81.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 970 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 380 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 45.1 مليون ب/ي. وقد ارتفع نشاط مصافي التكرير في الشرق الأوسط بنحو 80 ألف ب/ي، بدعم من تطوير المصافي القائمة وتشغيل المصافي الجديدة، وتستعد مصافي التكرير في الشرق الأوسط، التي تزخر بالطاقات الإنتاجية الجديدة وبعض أكثر المصافي كفاءة في العالم، لزيادة تنافسيتها في عام 2025، من خلال مصفاة الزور في دولة الكويت التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 615 ألف ب/ي، ومصفاة الدقم في سلطنة عُمان التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 230 ألف ب/ي، ومصفاة كربلاء في جمهورية العراق التي تبلغ طاقتها 140 ألف ب/ي، فضلاً عن تدشين مشروع تحديث مصفاة بابكو في مملكة البحرين لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 400 ألف ب/ي.

تجدر الإشارة إلى أن مشهد قطاع التكرير في منطقة الشرق الأوسط شهد تغييراً إيجابياً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة، تزامناً مع بدء تشغيل مصافي كبرى جديدة في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وقد دعمت صادرات الوقود المتنامية من المنطقة تحولاً في تدفقات النفط العالمية، حيث ارتفع إجمالي صادرات المنتجات النفطية من منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة

(2017 – 2024) بنحو 1.9 مليون ب/ي، استحوذت دول آسيا والمحيط الهادئ على الحصة الأكبر من تلك الزيادة، وفقاً لتقديرات شركة S&P Global، كما يوضح الشكل (16).

### الشكل (16)

#### تطورات قطاع التكرير في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2017 – 2024)



المصدر: S&P Global.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الصين بنحو 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض إنتاج مصافي التكرير في شهر أكتوبر 2024 بنسبة 4.6% على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى تراجع نشاط مصافي التكرير المستقلة التي تقع معظمها في مقاطعة Shandong، حيث بلغت معدل التشغيل نحو 58.7% بحلول أواخر الشهر، وكانت خمس مصافي مغلقة بالكامل أو تحت الصيانة، فضلاً عن إغلاق شركة PetroChina لوحدة تكرير تبلغ طاقتها 90 ألف ب/ي في مقاطعة Dalian. بينما تلقى نشاط التكرير في الصين دعماً من ارتفاع الطلب على وقود الطائرات والغازولين خلال عطلة الأسبوع الذهبي، وقيام شركة Yulong للبتروكيماويات، أحدث مصفاة



تكرير في الصين والتي بدأت تشغيل وحدة معالجة للنفط الخام بسعة 200 ألف ب/ي في أواخر سبتمبر 2024، برفع معدل التشغيل إلى نحو 90% من طاقتها، وهو ما كان له دور في ارتفاع إنتاج مصافي التكرير في شهر نوفمبر، مسجلاً أول ارتفاع له على أساس سنوي، في نحو ثمانية أشهر، وساعدت أيضاً تدابير التحفيز الاقتصادي التي أعلنت عنها الصين في توسيع النشاط الصناعي وبناء البنية التحتية، ودعم الطلب على الديزل، مما ساهم في ارتفاع معدلات تشغيل العديد من مصافي التكرير المستقلة التي حصلت على حصص تصدير إضافية.

وبشكل عام، شهدت إنتاجية مصافي التكرير في الصين في عام 2024 انخفاضاً هو الأول منذ أكثر من عقدين – باستثناء فترة جائحة كورونا، حيث خفضت المصافي من عملياتها استجابة لانخفاض هوامش التكرير والطلب الضعيف على الوقود، حيث أدى انتشار المركبات الكهربائية إلى تراجع الطلب على الغازولين، وأدت أزمة العقارات المطولة وضعف صادرات السلع إلى تباطؤ الطلب على وقود الديزل.

كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الرابع من عام 2024 بشكل نسبي بلغ حوالي 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 5.2 مليون ب/ي. وقد يعزى ذلك ارتفاع الطلب المحلي بدعم من موسم المهرجانات والنمو الاقتصادي في الهند، في حين تأثرت الإنتاجية سلباً بعمليات الصيانة المخططة لبعض مصافي التكرير خلال شهر أكتوبر 2024. وتجدر الإشارة إلى مصافي تكرير النفط في الهند تسعى لإيجاد مصادر بديلة لوارداتها من النفط الخام – لا سيما من منطقة الشرق الأوسط – تجنباً للعقوبات الاقتصادية الأمريكية الجديدة المفروضة على النفط الخام الروسي الذي استحوذ على نحو 36% من إجمالي واردات الهند خلال عام 2024، حيث كانت تسعى الهند للاستفادة من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وتقوم بتكثيره ومن ثم تصديره كوقود إلى الدول الأوروبية بأسعار السوق المرتفعة.

كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في إفريقيا بنحو 80 ألف ب/ي، بدعم من قطاع التكرير في نيجيريا، حيث تم تكثيف نشاط التكرير في مصفاة Dangote النيجيرية التي تبلغ طاقتها التكريرية 650 ألف ب/ي، واستأنفت بعض العمليات في مصفاة واري النفطية التي تم إغلاقها في عام 2015،



ليصل معدل تشغيلها إلى حوالي 60% من طاقتها الإنتاجية البالغة 125 ب/ي، وإعادة تشغيل مصفاة التكرير Port Harcourt التي تنتج 60 ألف ب/ي في دلتا النيجر وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في دول أمريكا اللاتينية بنحو 60 ألف ب/ي.

وفي المقابل، انخفضت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الرابع من عام 2024 بحوالي 150 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أن بعض المصافي الروسية قد اضطرت إلى وقف معالجة النفط الخام أو خفض الإنتاج بسبب الخسائر الفادحة وسط قيود التصدير، وارتفاع متوسط سعر النفط الخام الروسي، وارتفاع تكاليف الاقتراض بسبب زيادة أسعار الفائدة، واستهداف البنية التحتية الروسية في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. فضلاً عن عمليات صيانة بعض الوحدات في مصافي التكرير.

أما فيما يخص نشاط مصافي تكرير النفط الخام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت المنتجات النفطية المكررة بحوالي 110 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 36.2 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية لتتخفص كمية المنتجات النفطية المكررة بحوالي 220 ألف ب/ي، متأثراً بعمليات صيانة المصافي خلال موسم الخريف، التي تسببت في انخفاض معدل تشغيل مصافي التكرير خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر إلى 86.7% وهو أدنى مستوى له منذ شهر مارس 2024، فضلاً عن التعافي البطئ لنشاط المصافي عقب إنتهاء أعمال الصيانة. في حين تلقى نشاط التكرير الأمريكي دعماً خلال الفترة (منتصف نوفمبر – نهاية ديسمبر) من تكثيف المصافي لنشاطها لتلبية الطلب القوي على الوقود خلال عطلات نهاية العام، وكذلك المتطلبات من المنتجات النفطية المستخدمة كوقود للتدفئة خلال موسم الشتاء، لتصل معدل تشغيلها إلى 93.3% وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2024.

تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع انخفاض تشغيل المصافي الأمريكية خلال عام 2025، تزامناً مع الإنخفاض المتوقع في السعة التكريرية انعكاساً بعض الخطط المعلنة للإغلاق، حيث أشارت شركة "Phillips 66" إلى إنها ستغلق مصفاة التكرير الكبيرة التابعة لها في ولاية Los Angeles في أواخر عام 2025، كما أوضحت شركة "LyondellBasell" المصنعة للمواد الكيميائية خططها المعلنة منذ فترة طويلة لإغلاق مصفاة Houston بشكل دائم في عام 2025.



ويتوقع أن يتأثر قطاع التكرير الأمريكي سلباً بالرسوم الجمركية المتوقع فرضها بنسبة 25% على جميع المنتجات من كندا، بما في ذلك النفط الخام، لا سيما في ظل اعتماد حوالي 40% من مصافي التكرير الأمريكية على النفط الخام الثقيل المنتج في كندا، في الغالب من الرمال النفطية. وفي هذا السياق، حذرت مجموعة صناعة التكرير الأمريكية من أن مصافي التكرير التي تعالج النفط الخام الكندي لن تجد بسهولة إمدادات بديلة، في حال فرض تلك الرسوم، التي قد تزيد بشكل حاد من تكاليف التشغيل، مما قد يهدد جدوى بعض منتجي الوقود.

وانخفض نشاط مصافي التكرير الأوروبية، متأثراً بتراجع الطلب على وقود النقل عقب إنتهاء موسم العطلات والسفر الصيفي، واستمرار تباطؤ الطلب على الديزل في ظل ضعف نشاط التصنيع المتواصل لمدة عامين - لا سيما في الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وتواصل انخفاض الطلبات الجديدة للمصانع التي اضطرت إلى خفض الإنتاج بأكثر قدر منذ الفترة المماثلة من عام 2023. في حين قدم الطلب على المنتجات النفطية لتلبية متطلبات التدفئة الشتوية، دعماً لنشاط التكرير في أوروبا.

وتشير شركة Argus لتحليل أسواق السلع الرئيسية إلى أنه من المقرر إغلاق ما يقرب من 400 ألف ب/ي أو حوالي 3% من إجمالي طاقة التكرير في أوروبا، بشكل دائم خلال عام 2025، بما في ذلك مصفاة Grangemouth التي تنتج 150 ألف ب/ي في اسكتلندا، ومصفاة Wesseling التي تنتج 147 ألف ب/ي في ألمانيا، وحوالي ثلث الطاقة في مصفاة Gelsenkirchen التي تنتج 257 ألف ب/ي لشركة BP. يذكر أن حوالي 30 مصفاة تكرير في أوروبا قد أغلقت منذ عام 2000، ومن بين أحدثها مصفاة Livorno التي تنتج 84 ألف ب/ي في إيطاليا خلال عام 2024. وتجدر الإشارة إلى أن صناعة التكرير الأوروبية، التي كانت تحت ضغط طويل من المنافسين، قد انتعشت نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية بعد قرار حظر الواردات النفطية من روسيا التي كانت مصدرراً رئيسياً للديزل. ومع ذلك، أدى بدء تشغيل مصافي تكرير جديدة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي في أوروبا، إلى تجدد الضغوط على القطاع.

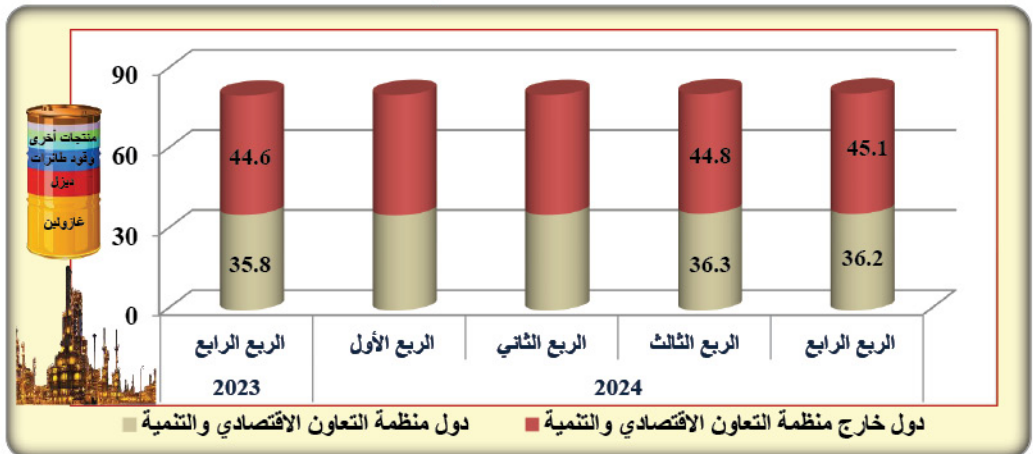
في حين ارتفع أداء نشاط مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، بدعم النمو القوي في الطلب على الديزل ووسط استمرار نمو قطاع البتروكيماويات في كوريا الجنوبية وإستراليا، كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).

**الجدول (12)**  
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2024 – 2023)  
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2024		2023		التغير عن
	الربع الثالث 2024	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	36.2	36.3	35.8	0.410	(0.110)
الأمريكيين	19.2	19.4	18.5	0.720	(0.250)
أوروبا	11.4	11.4	11.4	(0.040)	(0.010)
آسيا/المحيط الهادئ	5.6	5.5	5.9	(0.270)	0.150
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	45.1	44.8	44.6	0.560	0.380
الصين	14.2	14.0	14.6	(0.380)	0.150
الهند	5.2	5.1	5.1	0.070	0.040
دول الشرق الأوسط	8.2	8.1	7.4	0.730	0.080
روسيا	5.3	5.5	5.4	(0.110)	(0.150)
دول أمريكا اللاتينية	3.6	3.6	3.5	0.110	0.060
أفريقيا	2.0	1.9	1.7	0.300	0.080
دول أخرى*	6.6	6.5	6.8	(0.160)	0.120
<b>الإجمالي العالمي</b>	<b>81.3</b>	<b>81.0</b>	<b>80.3</b>	<b>0.970</b>	<b>0.270</b>

\* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.  
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

**الشكل (17)**  
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2024-2023)  
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



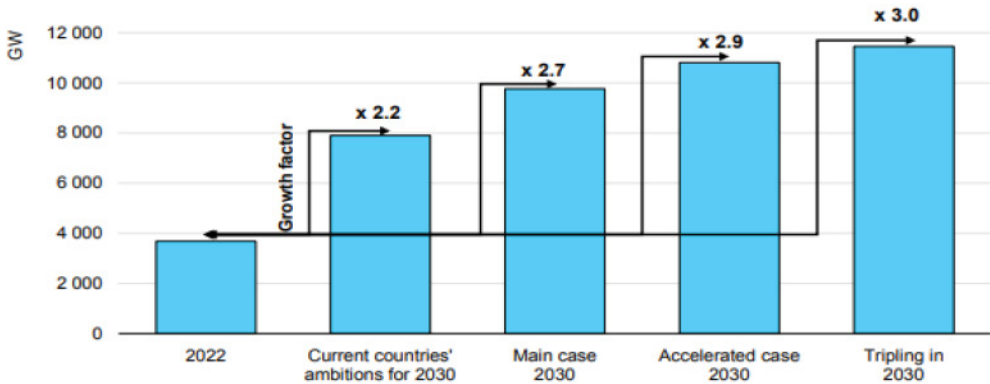
### ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة والاستثمارات في تحولات الطاقة

شهد عام 2024 تسارعاً ملحوظاً في الاستثمار في حلول الطاقة النظيفة على الرغم من ارتفاع تكلفة التمويل والتطورات الجيوسياسية المعاكسة، حيث تجاوزت الاستثمارات في الطاقة الشمسية والكهروضوئية جميع مصادر توليد الطاقة الأخرى للمرة الأولى، لتصل إلى نحو 500 مليار دولار، وفقاً لبيانات منتدى الاقتصاد العالمي، التي أظهرت نمو الاستثمارات في بطاريات التخزين بأكثر من 20% مقارنة بعام 2023. وأعلنت القطاعات المشاركة في إنتاج الهيدروجين النظيف ووقود الطيران المستدام عن مشروعات وعمليات شراء، بينما استعادت الطاقة النووية زخمها – لا سيما المحطات المعيارية الصغيرة. وكان الانخفاض السريع في التكاليف هو المحرك الرئيسي وراء الكثير من النمو، مما جعل اقتصاديات المشروعات تنافسية بشكل متزايد. فعلى سبيل المثال، انخفضت تكلفة إنتاج بطاريات الليثيوم أيون بأكثر من 90% على مدى العقد الماضي، منها نسبة 40% في عام 2024.

ومن المتوقع أن يستمر الزخم القوي في قطاع الطاقة المتجددة حتى عام 2030، مع استمرار الدفع نحو تحقيق هدف صافي انبعاثات صفرية. في هذا السياق، تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو قدرات الطاقات المتجددة عالمياً بمقدار 2.7 مرة بحلول عام 2030، متجاوزة بذلك الطموحات الحالية بنحو 25%، غير أنها لا تكفي تماماً للوصول إلى هدف مضاعفة قدرة الطاقات المتجددة على مستوى العالم 3 مرات المتفق عليه في قمة المناخ COP28، كما يوضح الشكل (18).

#### الشكل (18)

#### نمو قدرات الطاقات المتجددة والفجوة نحو مضاعفة الإنتاج العالمي، (2022-2030)



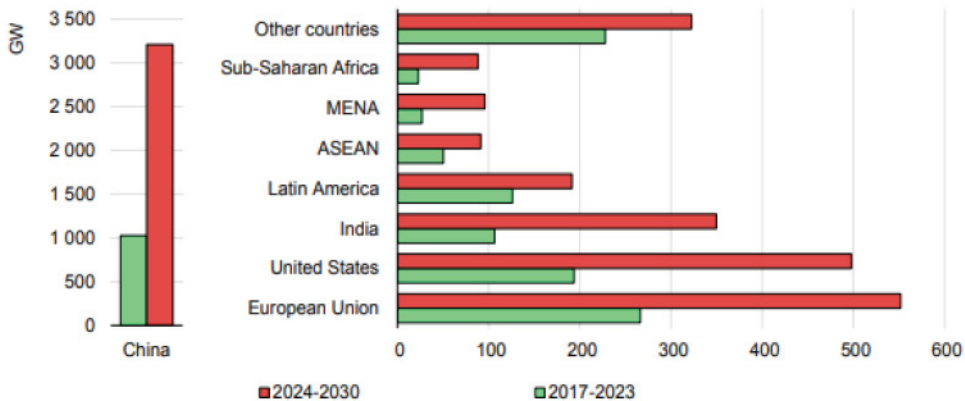
المصدر: IEA, Renewables 2024.

وبالنظر إلى السياسات الحالية وظروف السوق، يتوقع أن تصبح 5520 جيجاوات من القدرات الجديدة من الطاقات المتجددة جاهزة للتشغيل بحلول عام 2030. وهذا يعني استمرار نمو القدرات المضافة بشكل متواصل حتى عام 2030، لتبلغ ما يقرب من 940 جيجاوات – أي أكثر بنسبة 70% من النمو القياسي الذي تم تحقيقه خلال عام 2023. ويتوقع أن تمثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح معاً نحو 95% من إجمالي نمو قدرات الطاقات المتجددة عالمياً حتى نهاية العقد الحالي، بسبب جاذبيتها الاقتصادية المتزايدة في جميع الدول تقريباً.

ومن المتوقع أن تعزز الصين مكانتها العالمية في مجال الطاقة المتجددة، حيث تمثل 60% من التوسع المتوقع في قدرات الطاقات المتجددة حتى عام 2030، ويشير السيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية إلى أن الصين ستصل إلى أهدافها في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية لعام 2030 البالغة 1200 جيجاوات مبكراً في عام 2025، كما يوضح الشكل (19).

### الشكل (19)

#### نمو القدرة الإنتاجية للكهرباء المتجددة وفق الدولة/المنطقة، السيناريو المرجعي



المصدر: IEA, Renewables 2024.

كما يتوقع أن يضاعف كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتيرة نمو قدرات الطاقات المتجددة بين عامي 2024 و2030، في حين يتوقع أن تشهد الهند أسرع معدل نمو بين الاقتصادات الرئيسية. حيث ستواصل الإعفاءات الضريبية بموجب قانون خفض التضخم تعزيز النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين من المقرر أن تعمل المزادات التنافسية واتفاقيات شراء

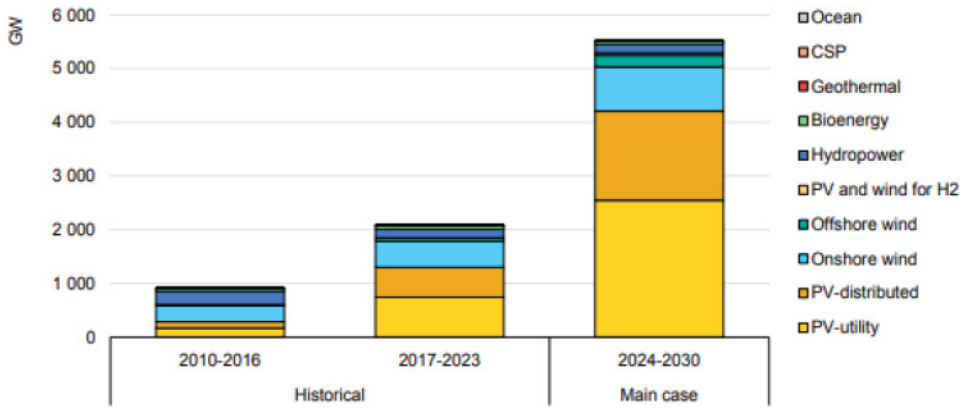


الطاقة للشركات على دفع التوسع في دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى لتحقيق الهدف المتمثل في إنتاج 600 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحلول عام 2030. وفي الهند، يساهم التوسع السريع في المزادات، وإدخال نظام دعم جديد للطاقة الكهروضوئية على الأسطح، والمؤشرات المالية الأقوى للعديد من شركات المرافق العامة في جعل الهند أسرع سوق للطاقة المتجددة نمواً بين الاقتصادات الرئيسية حتى عام 2030.

هذا وسوف تشكل القدرات الجديدة المضافة من الطاقة الشمسية حتى عام 2030 نحو 80% من النمو في إجمالي قدرات الطاقات المتجددة على مستوى العالم بحلول نهاية العقد الحالي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القدرة التنافسية من حيث التكلفة، والمدد الزمنية القصيرة لإصدار التراخيص، والقبول الاجتماعي الواسع النطاق، كما يوضح الشكل (20).

### الشكل (20)

#### نمو القدرة الإنتاجية للكهرباء المتجددة وفق قطاع التكنولوجيا، السيناريو المرجعي



المصدر: IEA, Renewables 2024.

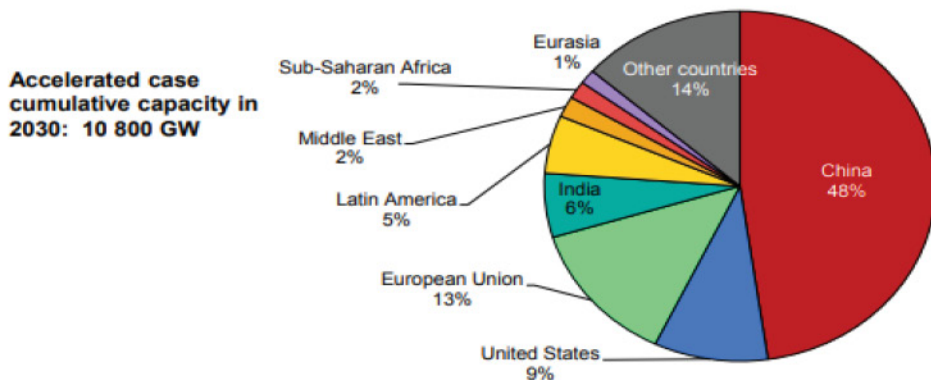
وعلى الرغم من التحديات في سلاسل الإمدادات، فمن المتوقع أن يتعافى قطاع طاقة الرياح، بدعم من التغييرات المتعلقة بتصميم المزادات والتصاريح وربط الشبكة في أوروبا والولايات المتحدة والهند وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية التي ستعمل على تعزيز قابلية تمويل المشروعات ومساعدة قطاع طاقة الرياح على التعافي من الصعوبات المالية الأخيرة. حيث يتوقع أن يتضاعف معدل توسع طاقة الرياح عالمياً خلال الفترة (2024 – 2030) مقارنة بالفترة (2017 – 2023).

بينما سيظل نمو قدرة الطاقة الكهرومائية مستقراً، مدفوعاً بالصين والهند ومنطقة الآسيان وأفريقيا. ومن المتوقع أن ينخفض دور مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، بما في ذلك الطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية المركزة والمحيطات، بسبب نقص الدعم السياسي. ولا يزال الهيدروجين محركاً ضئيلاً لنمو القدرات الجديدة من الطاقات المتجددة، حيث يتوقع أن يمثل الهيدروجين المنتج من الطاقات المتجددة 4% فقط من إجمالي إنتاج الهيدروجين في عام 2030، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم كفاية خلق الطلب.

ويتوقع السيناريو المتسارع لووكالة الطاقة الدولية أن تصل القدرة العالمية من الطاقات المتجددة إلى ما يقرب من 11 ألف جيجاوات بحلول عام 2030، وهو ما يمهد الطريق لتحقيق هدف مضاعفة الطاقة إلى ثلاثة أمثالها. ووفقاً لذلك السيناريو، توفر الصين وأوروبا والهند والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة 80% من إجمالي القدرة المركبة في جميع أنحاء العالم. كما يفترض السيناريو المتسارع أن تعالج الصين تحديات تكامل الشبكة والشركات التي تقوم بتثبيت أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الموزعة بوتيرة أسرع، بينما تعمل دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على تقليص الجداول الزمنية الطويلة لإصدار التصاريح وتحفيز الاستثمارات في القدرات الجديدة، وستعالج الهند تحديات شراء الأراضي وأوقات انتظار توصيل الشبكة وتمويل شركات توزيع الطاقة، كما يوضح الشكل (21).

### الشكل (21)

القدرة التراكمية من الطاقات المتجددة وفق الدولة/المنطقة، السيناريو المتسارع



المصدر: IEA, Renewables 2024.



ومن المتوقع أن تتضاعف قدرات الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتصل إلى ما يقرب من 150 جيجاوات في عام 2030، بدعم من التوسع التكنولوجي في إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وهو ما يمثل أكثر من 85%، بفضل المشروعات الجاذبة اقتصادياً في ظل الموارد الشمسية الوفيرة وتكلفة الإنتاج المنخفضة. وفي هذا السياق، يتوقع استحواذ المملكة العربية السعودية على أكثر من 40% من توسع قدرات الطاقات المتجددة بين عامي 2024 و2030، بينما تمثل كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والمملكة المغربية أكثر من 40%. بالإضافة إلى أهداف المناخ، هناك محركات رئيسية أخرى لنمو الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أولها، الطلب المحلي السريع المتزايد على الكهرباء مدفوعاً بالنمو السكاني والاقتصادي، حيث بلغ الطلب على الكهرباء الذروة ليصل إلى مستويات قياسية خلال عام 2024 في العديد من دول المنطقة بسبب زيادة استخدام مكيفات الهواء لمواجهة درجات الحرارة المرتفعة. وثانيها، التوجه نحو تعزيز الصادرات من الكهرباء المتجددة أو المنتجات منخفضة الكربون التي تشهد زيادة كبيرة في الطلب عليها من قبل الاتحاد الأوروبي. وثالثها، التوسع في استخدام الهيدروجين في الصناعة والوقود القائم على الهيدروجين كمواد خام.

وتشير التوقعات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستبرز كلاعب رئيسي في مجال الطاقة المتجددة خلال عام 2025، لا سيما في ظل ما تمتلكه من إمكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يقدر البنك الدولي أن حوالي (22 – 26%) من إجمالي الطاقة الشمسية التي تصل إلى الكرة الأرضية تتركز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتمتع تلك الإمكانيات بالقدرة على توفير ما لا يقل عن 50% من الاستهلاك العالمي للكهرباء. وفي الوقت ذاته، تمتلك معظم دول المنطقة سرعات رياح متوسطة تتجاوز الحد الأدنى لمزارع الرياح على نطاق المرافق.

وتشير وكالة الطاقة الدولية إن الإمكانيات الهائلة غير المستغلة من الطاقات المتجددة في الاقتصادات الناشئة والنامية يمكن أن تتحقق إذا تم خفض تكاليف التمويل المرتفعة التي تقلل من الجاذبية الاقتصادية للطاقات المتجددة، وتشمل التحديات الأخرى ضعف البنية الأساسية للشبكة. كما إن التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر، بما في ذلك وضع أهداف طويلة الأجل، يمكن أن تساعد في إطلاق العنان لإضافة قدرات جديدة من الطاقات المتجددة.



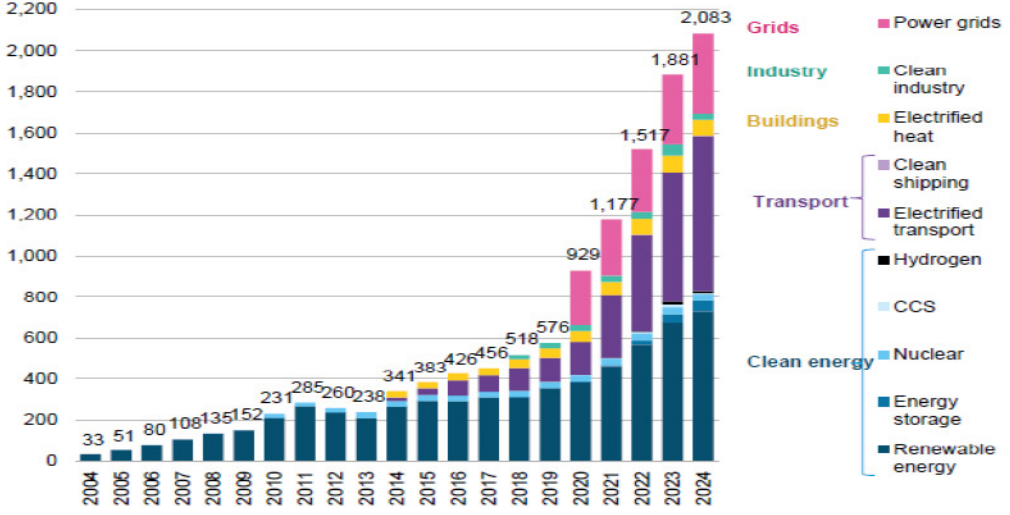
تجدر الإشارة إلى ارتفاع الاستثمارات العالمية في تقنيات تحولات الطاقة إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 2.1 تريليون دولار في عام 2024. وفقاً لتقرير "اتجاهات الاستثمار في التحول الطاقوي 2024" الصادر عن مؤسسة Bloomberg. وعلى الرغم من تسارع تلك الاستثمارات خلال العقد الحالي – أكثر من الضعف منذ عام 2020 – فقد تباطأ النمو السنوي في العام الماضي، حيث انخفض إلى 11% مقارنة بمعدل تراوح ما بين (24 – 29%) في الثلاثة أعوام السابقة.

وقد استحوذ قطاع النقل الكهربائي (المركبات الكهربائية وما يرتبط بها من بنية تحتية للشحن) على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات في تقنيات تحولات الطاقة بقيمة 757 مليار دولار، يليه قطاع الطاقات المتجددة (يشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة) بقيمة 728 مليار دولار، ثم قطاع شبكات خطوط النقل الكهربائي التي تربط عدد كبير من محطات التوليد بالأحمال على مساحات واسعة بقيمة 390 مليار دولار. وشكلت هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة حوالي 90% من إجمالي الاستثمارات في عام 2024. ونمت القطاعات الثلاثة إلى مستويات قياسية جديدة، حيث ارتفعت استثمارات قطاع النقل الكهربائي بنسبة 20% (على الرغم من المخاوف من تباطؤ المركبات الكهربائية)، وارتفعت استثمارات قطاع شبكات خطوط النقل الكهربائية بنسبة 15%، وارتفعت استثمارات قطاع الطاقات المتجددة بنسبة 8%.

واستمر تسارع الاستثمارات في تقنيات تخزين الطاقة بشكل ملحوظ، مع نمو بنسبة 36% في عام 2024، لتصل إلى حوالي 53.9 مليار دولار. وتضاعفت الاستثمارات في قطاع الشحن النظيف المرتبط بمشتریات السفن القادرة على عدم إصدار أي انبعاثات، أربع مرات ليلبغ 452 مليون دولار، على الرغم من أنه لا يزال صغيراً نسبياً. وشهدت الاستثمارات في القطاعات الأخرى تطورات متباينة، حيث ظلت الاستثمارات في الطاقة النووية ثابتة عند مستوى 34.2 مليار دولار، وانخفضت الاستثمارات في التدفئة الكهربائية إلى 77 مليار دولار، كما انخفضت الاستثمارات في تقنيات التقاط الكربون وتخزينه والصناعة النظيفة بنسبة 50% لتصل إلى 6.1 مليار دولار و 27.8 مليار دولار على التوالي، وانخفضت الاستثمارات في الهيدروجين بنسبة 42% لتبلغ 8.4 مليار دولار في عام 2024، كما يوضح الشكل (22).



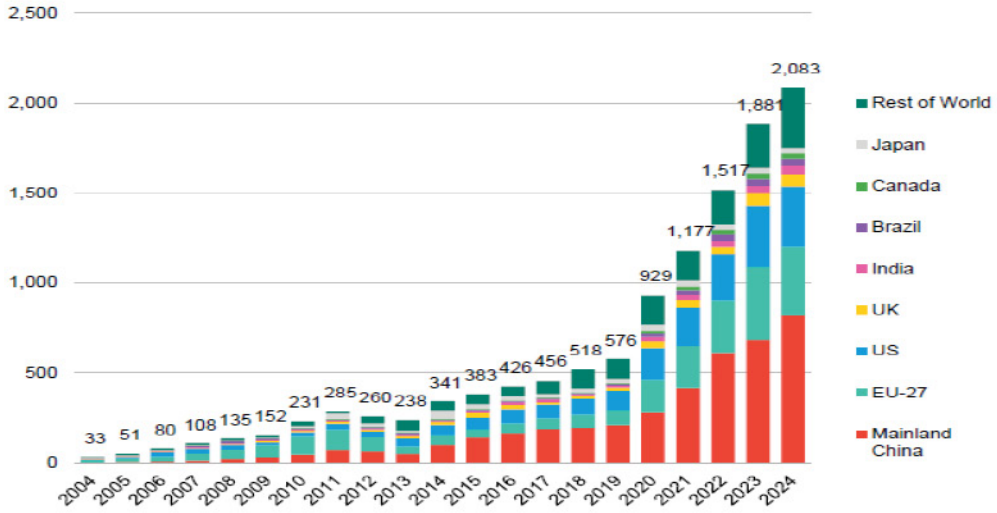
## الشكل (22) الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للقطاع (مليار دولار)



المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2025.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي، استحوذت الصين على الحصة الأكبر من النمو السنوي في الاستثمارات في مجال تحولات الطاقة خلال عام 2024 بلغت أكثر من 66%، مسجلة أعلى مستوى لتلك الاستثمارات بنحو 818 مليار دولار (بما في ذلك مصادر الطاقات المتجددة، وتخزين الطاقة، والطاقة النووية، والمركبات الكهربائية، والهيدروجين، ومضخات الحرارة، شبكات خطوط النقل الكهربائية) وهو مستوى يزيد على ضعف معدل أي اقتصاد عالمي آخر. وساهمت الهند في النمو العالمي، حيث ارتفعت استثماراتها بنسبة 13% لتبلغ 47 مليار دولار. وارتفعت الاستثمارات في كندا بنسبة 19% لتبلغ 35 مليار دولار. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر وجهة تمويل لتقنيات تحولات الطاقة باستثمارات بلغت 338 مليار دولار في عام 2024. في حين انخفضت الاستثمارات في الاتحاد الأوروبي إلى 381 مليار دولار، وفي المملكة المتحدة إلى نحو 65.3 مليار دولار. كما شهدت البرازيل واليابان تراجعاً في الاستثمارات بنسبة 4.3% و3.0% على التوالي. أما فيما يخص باقي دول العالم، فقد ارتفعت الاستثمارات بنسبة 34% لتصل إلى نحو 364 مليار دولار في عام 2024، كما يوضح الشكل (23).

**الشكل (23)**  
**الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للدول عام 2024**  
**(مليار دولار)**



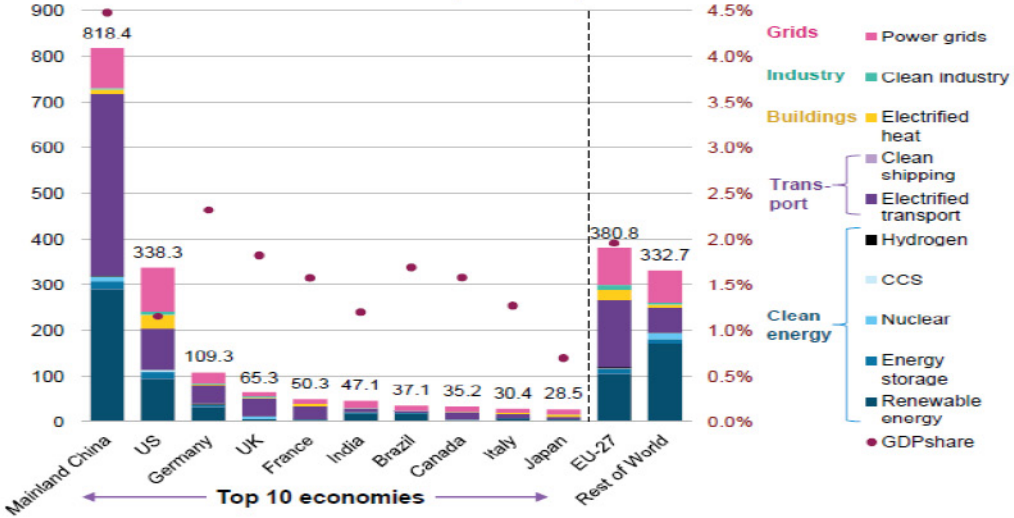
المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2025.

تجدر الإشارة إلى أن قائمة أكبر عشر دول استثمراً في تحولات الطاقة في عام 2024، شملت، الصين في المرتبة الأولى، يليها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، ثم المملكة المتحدة وفرنسا اللتان شهدتا انخفاضاً حاداً في الاستثمارات في مصادر الطاقات المتجددة خلال العام الماضي. وشهدت باقي المراكز العشرة الأولى تعديلات طفيفة، حيث ارتفعت الهند إلى المركز السادس بسبب نمو الاستثمارات في مصادر الطاقات المتجددة والمركبات الكهربائية وتخزين الطاقة، وترأجت البرازيل إلى المركز السابع، بينما دخلت كندا المراكز العشرة الأولى على حساب إسبانيا، يليها إيطاليا واليابان. ويأتي الاتحاد الأوروبي كمجموعة في المرتبة الثانية باستثمارات بلغت 381 مليار دولار في عام 2024، وهو مستوى منخفض بنسبة 6.5% مقارنة بعام 2023، كما يوضح الشكل (24).



### الشكل (24)

الاستثمارات في تحويلات الطاقة وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024  
(أكبر عشرة اقتصادات بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم)  
(مليار دولار)



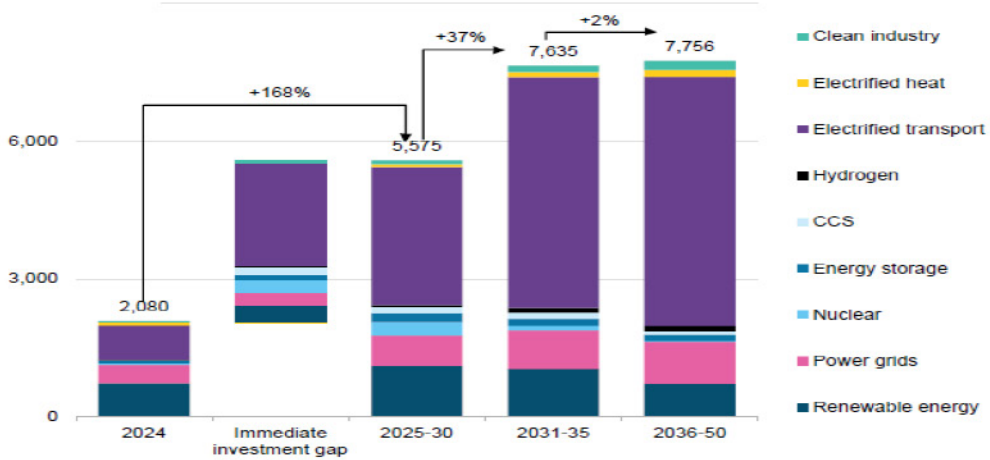
المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2025.

وأشار تقرير مؤسسة Bloomberg إلى أنه للمضي قدماً في المسار الصحيح لتحقيق صافي انبعاثات صفرية عالمياً، تحتاج الاستثمارات العالمية في مجال تحويلات الطاقة إلى متوسط يبلغ حوالي 5.6 تريليون دولار بين عامي 2025 و2030، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 168% عن المستوى المحقق في عام 2024.

يشكل قطاع النقل الكهربائي الجزء الأكبر من فجوة الاستثمارات – الفرق بين مستوى الاستثمارات الحالية والاستثمارات المطلوبة حتى عام 2030، حيث يجب مضاعفة الإنفاق على هذا القطاع بنحو 3 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يشكل 54% من إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال تحويلات الطاقة. كما يجب زيادة الاستثمارات في كل من قطاع الطاقات المتجددة وقطاع شبكات خطوط النقل الكهربائية بنسبة 58% خلال الفترة بين عامي 2025 و2030. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال تحويلات الطاقة إلى حوالي 7.63 تريليون دولار سنوياً خلال العقد القادم، وإلى ما يقرب من 7.76 تريليون دولار سنوياً خلال العقد الذي يليه، كما يوضح الشكل (25).

**الشكل (25)**

الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة في عام 2024،  
مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية  
(مليار دولار)



المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024

تجدر الإشارة إلى أن بيانات مؤسسة Bloomberg اظهرت بيع أعداد قياسية من المركبات الكهربائية وإضافة كميات قياسية من سعة الطاقة النظيفة وتطوير تقنيات تخزين الطاقات المتجددة خلال عام 2024، وهو ما انعكس إيجاباً على الاستثمارات العالمية في تقنيات تحولات الطاقة لتحقيق رقماً قياسياً جديداً. ومع ذلك، لا تزال تلك الاستثمارات أقل بكثير من المستوى المطلوب للوصول إلى المسار الصحيح نحو صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. ومن المرجح أن يستمر ذلك الأمر خلال عام 2025 دون تغيير، لا سيما في ظل مجموعة من التحديات الملحوظة، بما في ذلك، توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، وتباطؤ نمو السيارات الكهربائية، والتقدم المحدود في مجال الهيدروجين وإزالة الكربون الصناعي، وتباطؤ قطاع البطاريات في أوروبا، والصعوبات المستمرة في قطاع طاقة الرياح البحرية. ويتضح من تلك التطورات والتوقعات بعض النقاط الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تناول التحولات في مجال الطاقة، وهي:



## ■ تحولات الطاقة لن تشهد تباطؤ

تشير أحدث التقديرات إلى تطور نشر الطاقة النظيفة بشكل كبير وملحوظ خلال عام 2024، حيث ارتفعت تركيبات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة بلغت حوالي 35% على أساس سنوي، وارتفعت تركيبات طاقة الرياح بنسبة 5%، وارتفعت تركيبات تخزين الطاقة بنسبة 76% (من حيث السعة وهي ميغاواط/ساعة)، وارتفعت مبيعات السيارات الكهربائية بنسبة 26%. يأتي ذلك تزامناً مع استمرار معظم هذه القطاعات في النمو في الأمريكتين ووروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. باستثناء طاقة الرياح البرية خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي شهدت استثناء ملحوظ، تمثل في انخفاض تركيباتها بسبب تأخير التصاريح وطول الفترة الزمنية لتوصيل الشبكات.

واجهت التقنيات الحديثة مثل الهيدروجين النظيف واحتجاز الكربون وتخزينه تحديات كبيرة خلال عام 2024، غير أنه من المتوقع نمو هذه التقنيات على المدى القريب، حيث يتوقع دخول ما يصل إلى 16 مليون طن متري من قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف السنوية حيز التنفيذ بحلول عام 2030، ارتفاعاً من لا شيء تقريباً في الوقت الحالي، كما يتوقع أن يتم تركيب 200 مليون طن متري سنوياً من قدرة التقاط وتخزين الكربون.

أما فيما يخص السيارات الكهربائية، فمن المتوقع أن تتأثر مبيعاتها بتوجهات الإدارة الأمريكية المنتخبة الجديدة، ولكنها ستشهد نمواً بشكل عام. حيث يتوقع أن تمثل مبيعات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ثلث إجمالي المركبات الجديدة المباعة في عام 2030 – أي ما يقرب من ثلاثة اضعاف المبيعات الحالية، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة نحو 48%. وبالنسبة للطاقة النظيفة، ما زالت التوقعات تشير إلى إضافة أكثر من 900 جيجاوات من القدرات الجديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتخزين في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2035، في ظل سيناريو متوقع قد يتم فيه إلغاء الائتمانات الضريبية للاستثمار والإنتاج بشكل كامل من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة. وهو أيضاً مستوى أقل من التوقعات السابقة التي تجاوزت 1100 جيجاوات في ظل الحوافز المتاحة الحالية، لكنه لا يزال نمواً.

## ■ عام 2025 سيكون هو الأصعب في عملية تحولات الطاقة

من المتوقع أن تشهد الاستثمارات في تحولات الطاقة انخفاضاً في معدلات النمو خلال عام 2025، حيث تشير أحدث التقديرات إلى أن مبيعات المركبات الكهربائية على مستوى العالم نمت بنسبة نحو 26% على أساس سنوي في عام 2024، لتصل إلى 17.2 مليون مركبة، وهو ما يقترب من ربع مبيعات السيارات الجديدة. ولكن على الرغم أنه من يعتبر نمواً كبيراً، إلا أنه أبطأ بكثير من معدلات النمو البالغة 60% و34% في عامي 2022 و2023. والواقع أن معدل النمو بدأ يأخذ منحنيماً خطياً إلى حد ما، حيث تُظهر التقديرات أن سوق السيارات الكهربائية العالمية شهدت نمواً بمعدل ثابت يتراوح ما بين 3.3 و3.9 مليون مركبة خلال فترة الأعوام الأربع الماضية، وهو ما يربك التوقعات بأن التقنيات المرتبطة بالتحولات في مجال الطاقة تنمو دائماً بشكل كبير، في كل مكان.

ولن يختلف الأمر بالنسبة لتركيبات الطاقة الشمسية السنوية، حيث تشير التقديرات إلى نموها بنسبة 35% في عام 2024 (تضاعفت 4 مرات منذ عام 2020)، ولكن من المتوقع تباطؤ هذا النمو إلى نحو 11% فقط في عام 2025، قبل أن يتخذ نمواً خطياً إلى حد ما بعد ذلك. ويعزى ذلك إلى أن العديد من الأسواق المتقدمة حققت معدلات تركيبات عالية للطاقة الشمسية (على سبيل المثال، من المرجح أن تكون اليونان وإسبانيا قد استمدتا أكثر من ربع طاقتها الكهربائية من الطاقة الشمسية خلال عام 2024). وهذا من شأنه أن يخفض أسعار الطاقة، مما يستلزم وضع نماذج إيرادات جديدة وزيادة نشر التخزين لدفع معدلات التركيبات إلى مستويات أعلى، وتطوير السياسات لفتح آفاق جديدة لنمو الطاقة الشمسية في الأسواق الناشئة.

هذا وسيكون النمو في الأسواق الناشئة هو المحرك الأكبر للطاقة الشمسية في المستقبل. فقد سجلت الهند وباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية ورومانيا نمواً تجاوز 50% في تركيبات الطاقة الشمسية خلال عام 2024. ومع ذلك، لا تزال العديد من هذه الأسواق تفتقر إلى البيئة التنظيمية والسوقية اللازمة لتبني تقنيات الطاقة النظيفة على نطاق واسع.

وبناء على ما تقدم، تتطلب المرحلة التالية من عملية تحولات الطاقة معالجة مجموعة من التحديات، تتمثل في: تعزيز حلول التخزين، وتطوير الطاقة المتجددة في الأسواق التي تفتقر إلى الترتيبات الفنية والتجارية المناسبة، وتوفير البنية الأساسية للشحن لدعم سائقي ومشغلي أساطيل



الشاحنات الذين يتحولون إلى المركبات الكهربائية، فضلاً عن دفع الطلب على الطاقة النظيفة والوقود في مجال الطيران والشحن والصناعة الثقيلة. وسيكون لإحراز تقدم في هذه التحديات وحلها من شأنه أن يخلق فرصاً جديدة ويحفز النمو في عملية تحولات الطاقة.

#### ■ تحقيق تحولات طاقة ناجحة يتطلب عوائد مربحة

التحولات في مجال الطاقة لن تنجح إلا إذا كانت استثمارات الطاقة النظيفة تولد عوائد معدلة المخاطر تلبي متطلبات الشركات ومستثمريها. وقد ظهرت هذه الحقيقة البديهية في قطاع الهيدروجين، حيث ترتفع التكاليف. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن تكاليف إنتاج الهيدروجين النظيف أعلى بنسبة 35% في المتوسط مما كانت عليه قبل عامين، وهناك عدد قليل جداً من المناطق في العالم حيث يتوقع أن يتنافس الهيدروجين النظيف مع الهيدروجين الرمادي بحلول عام 2050. لذا، بالنسبة للمستخدمين الصناعيين المحتملين والمنتجين للهيدروجين، الذين يجب عليهم القيام باستثمارات متعددة العقود، فإن تلبية أي توقعات للعائدات سوف تعتمد على اللوائح مثل تسعير الكربون، والدعم المالي في المستقبل المنظور. ويجب على الدول دفع استخدام الهيدروجين في قطاعات مثل الأسمدة والمواد الكيميائية والصلب، مع التأكد من وجود الحوافز واللوائح وسياسات جانب الطلب طويلة الأجل لدعم الشركات والمستثمرين على هذا الطريق. هذا ويمكن حساب الفوائد ليس فقط من حيث انبعاثات الكربون، ولكن أيضاً من حيث تعزيز أمن الطاقة.

#### ■ المنافسة الجيواقتصادية أصبحت العامل الأكثر تعقيداً

يشهد الوقت الحالي تحولاً نحو حسابات صارمة حول مقدار القيمة الاقتصادية والفائدة الأمنية الوطنية التي يمكن للدول الحصول عليها من التحول إلى الطاقة النظيفة، وكيف يمكنها التنافس في هذه الصناعات الجديدة ضد المنافسين الجيوسياسيين والاقتصاديين. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من الاقتصادات الكبرى في آسيا تعتمد بها صناعات الصلب القائمة على الوصول إلى موارد الفحم التنافسية من حيث التكلفة، وقد لا تصبح بعض هذه الدول المنتجة للهيدروجين قادرة على المنافسة من حيث التكلفة، وبالتالي فإن التحول من إنتاج الصلب القائم على الفحم إلى إنتاج الصلب القائم على الهيدروجين قد يغير بشكل دائم موقفها التنافسي في الصناعة العالمية.



وفي صناعات التكنولوجيا النظيفة، وخاصة الطاقة الشمسية والبطاريات، تحاول العديد من الدول حالياً اكتساب موطئ قدم. ومع ذلك، أدت موجة ضخمة من الاستثمار في طاقة الرياح في الصين خلال عام 2022 وعام 2023 إلى فائض كبير على مستوى العالم، حيث تجاوزت الطاقة الاسمية الطلب بأكثر من الضعف في عام 2024، وانخفضت أسعار التقنيات الرئيسية إلى مستويات جديدة، مما أدى إلى تسريع وتيرة التحولات في مجال الطاقة، ولكنه أثر سلباً من الجانب الاقتصادي على الشركات المصنعة، وقد يكون قطاع تصنيع المحلل الكهربائي على وشك تجربة فائض مماثل في الإمدادات.

وبناء على ما تقدم، من أجل تحولات ناجحة للطاقة، يجب على صناعات السياسات في جميع أنحاء العالم التركيز على الحد من الاستثمار الزائد في تقنيات معينة مفرطة الإمدادات، مع البحث أيضاً عن فرص استثمارية أخرى حيث قد تمتلك دولهم ميزة تنافسية، حيث أن كل الدول ليست بحاجة إلى أن تكون مصنعة للخلايا الشمسية والبطاريات، كما أن تنوع الإمدادات لا يعني بالضرورة نقل الإنتاج إلى الداخل. في الوقت نفسه، يجب أن يتم التركيز على دعم الطلب على التكنولوجيا النظيفة.



## رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

يشهد قطاع الهيدروجين العالمي تحولات كبيرة حيث تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها المناخية وتعزيز أمن الطاقة وتبني ممارسات مستدامة. ومع الحاجة المتزايدة إلى إزالة الكربون من العمليات الصناعية وقطاع النقل، يتم وضع الهيدروجين كلاعب رئيسي في أنظمة الطاقة المستقبلية. حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات العالمية عبر مراحل مشروعات الهيدروجين إلى حوالي 680 مليار دولار في عام 2024 مقارنة بحوالي 90 مليار دولار في عام 2020، وفقاً لبيانات شركة McKinsey & Company. ويعكس ذلك النمو استمرار الالتزام بتطوير مشروعات الهيدروجين، على الرغم من التحديات الحالية للصناعة مثل التضخم وأسعار الفائدة، والاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية، وسلاسل الإمدادات المقيدة، وأسعار الطاقة المتجددة الأعلى من المتوقع.

وفي هذا السياق، تزايد اهتمام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحديد تطوير الهيدروجين الأزرق والأخضر كأولويات وطنية، وأبرزها دول مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة قطر. وعلى سبيل المثال، أعلنت دولة قطر عن خطط لبناء مصنع بقيمة 1 مليار دولار لإنتاج الأمونيا الزرقاء، في حين بدأت المملكة العربية السعودية بالفعل العمل في مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر بقيمة 5 مليار دولار، ويُعد أحد أكبر مشروعات الهيدروجين في العالم. ومع زيادة الاستثمار والإنفاق الرأسمالي على مشروعات الهيدروجين، من المتوقع أن تصبح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للهيدروجين الأخضر في العالم بحلول عام 2050 بقيمة تبلغ نحو 200 مليار دولار، وفقاً لتقرير "Hydrogen Regulation in the MENA Region" الصادر عن جامعة Cambridge، الذي أرجع التركيز المتزايد على التحول إلى اقتصاد الهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ثلاثة محركات رئيسية وهي:

أولاً، الارتفاع غير المسبوق في الطلب المحلي على الطاقة وهو ما يتطلب الحاجة لتنويع وتعزيز إمدادات الطاقة.

ثانياً، التركيز المتزايد على إزالة الكربون والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية استجابة لاتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث التزمت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل، من خلال مساهماتها الوطنية المحددة بتعزيز جهود التخفيف من آثار المناخ والتكيف معه.

ثالثاً، الجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستفادة من مزاياها النسبية كمراكز لمشروعات الهيدروجين الأزرق والأخضر، في ظل ما تمتلكه من مصادر وفيرة من الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية.

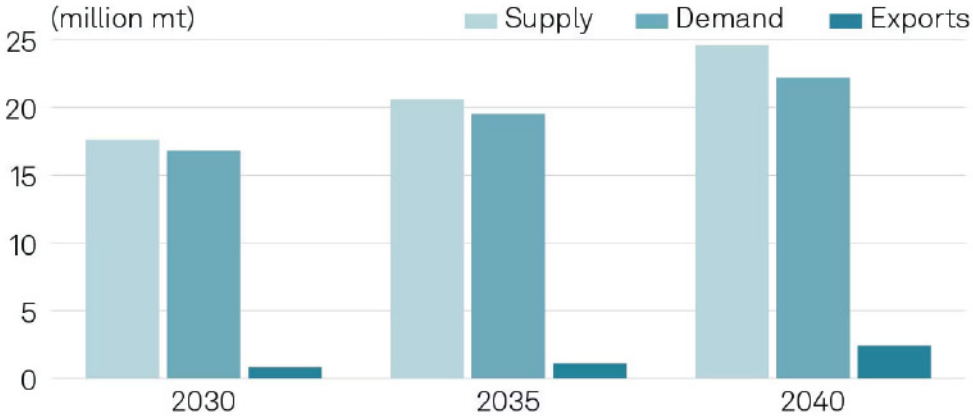
ومن المتوقع أن يتنافس مطوري مشروعات الهيدروجين في دول منطقة الشرق الأوسط على مناقصات الهيدروجين/الأمونيا منخفضة الكربون في جميع أنحاء آسيا وأوروبا، مستفيدين من الشحنات التجريبية الناجحة خلال الأعوام الأخيرة والقدرة الكبيرة قيد الإنشاء، وفقاً لتقرير شركة S&P Global Commodity Insights، الذي يشير إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط لديها 67 مشروع قيد التطوير لإنتاج الهيدروجين والأمونيا منخفضي الكربون بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ 9 مليون طن متري سنوياً.

كما إن إمكانات توليد الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة من الرياح والطاقة الشمسية، وكذلك الإنتاج الكبير من الغاز الطبيعي، تجعل منطقة الشرق الأوسط في وضع جيد لتكون مصدراً للهيدروجين الرخيص منخفض الكربون للسوق العالمية، حيث يتوقع أن يصل إنتاج منطقة الشرق الأوسط إلى حوالي 17.6 مليون طن متري من الهيدروجين بحلول عام 2030، وتصل الصادرات إلى حوالي 0.8 مليون طن متري من الهيدروجين منخفض الكربون والمتجدد، وبحلول عام 2040، ستكون منطقة الشرق الأوسط رابع أكبر منتج للهيدروجين النظيف، بعد كل من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية، مع زيادة متوقعة تبلغ حوالي 9.1 مليون طن متري في الإنتاج، وحوالي 2.4 مليون طن متري في صادرات الهيدروجين منخفض الكربون، كما يوضح الشكل (26).



### الشكل (26)

#### الإنتاج والطلب والصادرات من الهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط



المصدر: S&P Global Commodity Insights and Climate Scenarios.

ويشير التقرير إلى أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على 40% من إجمالي الطاقة العالمية من الهيدروجين قيد الإنشاء حالياً، وتتمتع المنطقة بأقل تكاليف إنتاج الهيدروجين المتجدد على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تنخفض هذه التكاليف، مما سيمكنها من المنافسة على أسواق التصدير في اليابان وكوريا الجنوبية.

بشكل عام، نظراً لمخزونها من الهيدروكربونات وملاءمتها شبه المثالية لتوليد الطاقة المتجددة، فمن المتوقع أن تجتذب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نشاط إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر المتجدد منخفض الكربون، كما يتوقع أن تكون مستهلك لهذا "الوقود المستقبلي"، وليس مورد استراتيجي محتمل له فحسب، حيث تكتسب المنطقة زخماً كواحدة من المراكز العالمية الرئيسية لتطوير الهيدروجين النظيف.

تجدر الإشارة إلى إطلاق رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP29" إعلان الهيدروجين الذي تم خلاله الإعلان عن الالتزام بالعمل على توسيع نطاق إنتاج ونشر الهيدروجين المتجدد (المنتج باستخدام الطاقة المتجددة) والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون، وتسريع إزالة الكربون من إنتاج الهيدروجين المعتمد على الوقود الأحفوري لتسهيل التحولات في مجال الطاقة، والاقتراب من تحقيق صافي انبعاثات صفرية في إنتاج الهيدروجين، واستهداف

قطاعات الاستخدام النهائي التي يصعب إزالة الكربون منها، مع مراعاة الظروف الوطنية. وسلط إعلان الهيدروجين الضوء على الحاجة إلى تعزيز الجهود الجماعية والفردية للوفاء بهذا الالتزام، بما في ذلك من خلال:

- تحفيز الطلب على الهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون ومشتقاته، بدعم من تعزيز تدابير جانب الطلب، مثل الأهداف والحوافز والتفويضات ومبادرات المشتريات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النشر خاصة في قطاعات الاستخدام النهائي التي يصعب إزالة الكربون منها.
- تسريع تطوير المعايير العالمية لدعم عملية الاعتراف المتبادل بأنظمة الشهادات من خلال التعاون الدولي المستمر لتحسين التوافق والاتساق والشفافية والاستدامة والتشغيل البيئي للأطر والأدوات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال النظر في اعتماد أو الاتساق مع المعايير المعترف بها عالمياً لإثبات كثافة الكربون.
- دعم المساعدة المالية والفنية لنشر أدوات فعالة وقابلة للتطوير، وخاصة في الدول النامية، لتسريع الاستثمار في صناعة الهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون ومشتقاته عبر سلسلة القيمة.
- تعزيز التحولات العادلة وبناء القدرات للمساعدة في إعادة تأهيل القوى العاملة في صناعة الهيدروجين ورفع مهاراتها وتوفير المعلومات الأساسية لصناع السياسات لفتح فرص العمل الجيدة والفرص الاقتصادية الجديدة، والتصنيع الأخضر والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لتسهيل التحولات العادلة الآمنة والشاملة والمنصفة، مع السعي إلى تسريع نشر الهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون ومشتقاته.
- تعزيز تجارة الهيدروجين العالمية من خلال التعاون الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم تطوير سلاسل القيمة عبر الحدود، بما في ذلك البنية الأساسية التكميلية وسلسلة التوريد الأوسع، فضلاً عن السعي إلى إيجاد تكافؤ الفرص لتمهيد الطريق لسوق عالمية للهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون ومشتقاته.



- الاستثمار في البحث والتطوير والعرض وتبادل المعرفة عبر سلسلة قيمة الهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون، والعمل مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم الابتكار المستمر وتبادل أفضل الممارسات وزيادة عدد وتوزيع مشاريع العرض التجريبي للهيدروجين عبر قطاعات الاستخدام النهائي عالية القيمة.
  - تعزيز رعاية المناخ والبيئة والتعامل بنشاط مع جوانب الاستدامة للهيدروجين من خلال اتخاذ إجراءات للمساعدة في ضمان أن تكون أنظمة الهيدروجين مفيدة إلى أقصى حد للمناخ عبر سلسلة قيمة الهيدروجين، وإجراؤها بطريقة مسؤولة بيئياً واجتماعياً، بما في ذلك عن طريق تقليل انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري المرتبطة بإنتاج واستخدام الهيدروجين، وتقليل خسائر الطاقة والهيدروجين طوال سلسلة القيمة، وتخفيف التأثيرات المحتملة على جودة الهواء وموارد المياه واستخدام الأراضي.
  - تشجيع دمج الهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون ومشتقاته في خطط المناخ والطاقة الوطنية، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، ووفقاً للظروف الوطنية.
- ويمثل هذا الإعلان التوجه العالمي لتعزيز الهيدروجين المتجدد والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون ومشتقاته، مع مراعاة الالتزامات المناخية، والعمل على ضمان تحقيق التحولات المستدامة والعادلة والمنصفة في مجال الطاقة للجميع.
- من المتوقع أن يقدم قطاع الهيدروجين العالمي في عام 2025 العديد من الفرص، غير أنه يواجه العديد من التحديات، من أهمها: أولاً، تكاليف الإنتاج المرتفعة، وخاصة بالنسبة للهيدروجين الأخضر، وهو ما يمثل عائقاً كبيراً أمام التنبؤ الواسع النطاق. ثانياً، الافتقار إلى البنية التحتية الكافية لنقل وتخزين الهيدروجين، وهو ما يؤدي إلى تعقيد النشر على نطاق واسع. ثالثاً، الأطر السياسية غير المتسقة عبر المناطق المختلفة، مما يُوجد حالة من عدم اليقين ويعوق الاستثمار.

## خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الرابع من عام 2024 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

### 1. قرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن تعديلات مستويات الإنتاج

في الثالث من شهر نوفمبر 2024، اتخذت دول أوبك+، التي سبق وأن أعلنت في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات طوعية إضافية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، قراراً يقضي بتمديد التخفيضات البالغة 2.2 مليون ب/ي لمدة شهر واحد حتى نهاية ديسمبر 2024. وفي الخامس من ديسمبر 2024، عُقد الاجتماع الوزاري رقم (38) لدول أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك، تم خلاله الإشارة إلى أنه في ضوء الالتزام المستمر من جانب الدول المشاركة من داخل أوبك وخارجها في إعلان التعاون لتحقيق سوق نفط مستقرة والحفاظ عليها، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للسوق النفطية، وتماشياً مع نهج الحيطة والحذر والاستباقية والوقائية، قررت دول أوبك وغير الأعضاء في أوبك المشاركة في إعلان التعاون تمديد مستوى إنتاج النفط الخام الإجمالي، المتفق عليه في الاجتماع الوزاري رقم (35)، حتى نهاية ديسمبر 2026، كما يوضح الجدول (13).



### الجدول (13)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+، والتخفيضات المعطن عنها في أبريل ونوفمبر 2023  
(ألف برميل/يوم)

التخفيضات الإضافية الطوعية في نوفمبر 2023	التخفيضات الإضافية الطوعية في أبريل 2023	مستوى الإنتاج خلال عامي 2026 و 2025	
-1000	-500	10478	السعودية
-223	-211	4431	العراق
-163	-144	3519	الإمارات
-135	-128	2676	الكويت
		1500	نيجيريا
-51	-48	1007	الجزائر
		277	الكونغو
	-8	177	الجابون
		70	غينيا الاستوائية
<b>-1572</b>	<b>-1039</b>	<b>24135</b>	<b>دول أوبك - 9</b>
-500	-500	9949	روسيا
		1753	المكسيك
-82	-78	1628	كازاخستان
-42	-40	841	عُمان
		551	أذربيجان
		401	ماليزيا
		196	البحرين
		124	جنوب السودان
		83	بروناي
		64	السودان
<b>-624</b>	<b>-618</b>	<b>15590</b>	<b>دول خارج أوبك - 11</b>
<b>-2196</b>	<b>-1657</b>	<b>39725</b>	<b>مجموعة دول أوبك+</b>

ملاحظة: اتفاق مجموعة دول أوبك+ لا يشمل كل من ليبيا وإيران وفنزويلا الأعضاء في منظمة أوبك.

\* مستوى الإنتاج المطلوب لكل من السعودية والعراق والإمارات والكويت والجزائر وروسيا وكازاخستان وُعمان قبل تطبيق أي تعديلات إضافية على الإنتاج.

\*\* تم زيادة مستوى إنتاج لدولة الإمارات بمقدار 300 ألف ب/ي، وسيتم تطبيق تلك الزيادة بشكل تدريجي بدءاً من أبريل 2025 حتى نهاية سبتمبر 2026.

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك).



وعقدت دول أوبك+، التي سبق وأن أعلنت في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات طوعية إضافية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، اجتماعاً افتراضياً لتعزيز الجهود الاحترازية لمجموعة أوبك+، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط. حيث تم خلاله اتخاذ قرار بتمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون ب/ي والتي تم الإعلان عنها في أبريل 2023 حتى نهاية ديسمبر 2026، وتمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون ب/ي، والتي تم الإعلان عنها في نوفمبر 2023، حتى نهاية مارس 2025، وسيتم إلغاء تلك التعديلات (2.2 مليون ب/ي) بعد ذلك تدريجياً على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر 2026 لدعم استقرار السوق النفطية، ويمكن إيقاف هذه الزيادة الشهرية مؤقتاً أو عكسها وفقاً لظروف السوق، كما يوضح الجدول (14).

### الجدول (14)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية خلال الفترة (يناير 2025 – ديسمبر 2026)، (ألف برميل/يوم)

الدولة	2025												2026												المستوى المستهدف
	يناير - مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر - ديسمبر						
السعودية	8978	9034	9089	9145	9200	9256	9311	9367	9422	9478	9534	9589	9645	9700	9756	9811	9867	9922	9978	10478					
العراق	4000	4012	4024	4037	4049	4061	4073	4086	4098	4110	4122	4134	4147	4159	4171	4183	4196	4208	4220	4431					
الإمارات	2912	2938	2963	2989	3015	3041	3066	3092	3118	3144	3169	3195	3221	3246	3272	3298	3324	3349	3375	3519					
الكويت	2413	2421	2428	2436	2443	2451	2458	2466	2473	2481	2488	2496	2503	2511	2518	2526	2533	2541	2548	2676					
الجزائر	908	911	914	917	919	922	925	928	931	934	936	939	942	945	948	951	953	956	959	1007					
روسيا	8978	9004	9030	9057	9083	9109	9135	9161	9187	9214	9240	9266	9292	9318	9344	9371	9397	9423	9449	9949					
كازاخستان	1468	1473	1477	1482	1486	1491	1495	1500	1504	1509	1514	1518	1523	1527	1532	1536	1541	1545	1550	1623					
عمان	759	761	764	766	768	771	773	775	778	780	782	785	787	789	792	794	796	799	801	841					

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

تجدر الإشارة إلى إعلان وزارة النفط العراقية في الأول من نوفمبر 2024 عن خفض إنتاج النفط الخام إلى 3.3 مليون ب/ي، انسجاماً مع الالتزام بقرارات منظمة أوبك والدول المشاركة في إعلان التعاون (مجموعة أوبك+) المتعلق بالخفض الطوعي للإنتاج النفطي. وأوضحت أن خفض



سيستمر في الأشهر المقبلة لضمان بقاء الإنتاج ضمن الحدود المتفق عليها ولتعويض الفائض في الإنتاج في الأشهر الماضية، بهدف تعزيز التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية.

## 2. العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا

أعلن الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر ديسمبر 2024، عن فرض الحزمة الخامسة الخامسة عشر من العقوبات الاقتصادية على روسيا، في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، تستهدف 52 سفينة جديدة من أسطول الظل المستخدم في شحن النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية، والذي كان له دور في الحد من أثر تحديد سقف سعري للنفط الخام الروسي، بحيث تخضع تلك السفن (غير التابعة للاتحاد الأوروبي) لحظر الوصول إلى الموانئ وحظر تقديم الخدمات.

هذا وسيكون لاستمرار التوترات الجيوسياسية العالمية الحالية آثار سلبية كبيرة على أسواق الطاقة العالمية، وقد يؤدي تنامي هذه التوترات إلى تهديد أمن الطاقة العالمي، من خلال تعطيل إمدادات النفط والغاز، وحوث تقلبات حادة في الأسعار، وزيادة تكاليف الإنتاج والنقل. ويمكن لتلك الاضطرابات أن تؤثر بشكل سلبي على اقتصادات الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة، مما يساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي.



## سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ

### 1. مخرجات قمة المناخ "COP29"، باكو، جمهورية أذربيجان<sup>10</sup>

عُقدت الدورة الـ 29 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ في مدينة باكو عاصمة جمهورية أذربيجان خلال الفترة من 11 إلى 24 نوفمبر 2024، وتوصل المشاركون في المؤتمر – الذين يمثلون نحو 200 دولة – إلى هدف مالي جديد يساعد الدول على حماية شعوبها واقتصاداتها من الكوارث المناخية، والمشاركة في الفوائد الضخمة الناتجة عن ازدهار الطاقة النظيفة، وهو ما يُعد اتفاقاً حاسماً سيساهم في:

- مضاعفة التمويل للدول النامية، من الهدف السابق المتمثل في 100 مليار دولار سنوياً، ليصل إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2035.
- تأمين جهود جميع الأطراف للعمل معاً لتوسيع التمويل للدول النامية، من المصادر العامة والخاصة، ليصل إلى 1.3 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2035.

ويُعرف هذا الهدف المالي رسمياً باسم "الهدف الجماعي المعدل الجديد للتمويل المناخي" (NCQG - New Collective Quantified Goal)، وقد تم الاتفاق عليه بعد مفاوضات مكثفة وعدة أعوام من العمل التحضيري، في عملية تتطلب موافقة جماعية. كما يُعد الهدف المالي الجديد هو بوليصة تأمين للبشرية في ظل تفاقم آثار تغير المناخ التي تؤثر على كل دولة. ولكن مثل أي بوليصة تأمين، فإنها لا تعمل إلا إذا تم دفع الأقساط بالكامل وفي الوقت المحدد، ومن ثم يجب الوفاء بالوعد لحماية حياة مليارات الأشخاص. ويدعم ذلك الهدف ازدهار الطاقة النظيفة الأقل تكلفة للجميع. ويتزامن "الهدف الجماعي المعدل الجديد للتمويل المناخي" مع حلول موعد تقديم خطط المناخ الوطنية (المساهمات المحددة وطنياً - NDCs) من جميع الدول في عام 2025، التي يجب أن تغطي كافة الغازات الدفيئة وجميع القطاعات، للحفاظ على هدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية. كما تم التوصل أيضاً إلى اتفاق بشأن أسواق الكربون، واتفاقات هامة بشأن الشفافية في التقارير المناخية والتكيف. ويتوقع أن تساعد تلك الاتفاقات الدول على تنفيذ خططها المناخية بشكل

<sup>10</sup> المصادر: COP29 Website، والأمم المتحدة، ومركز أبحاث Woodwell Climate.



أسرع وأقل تكلفة، والتقدم بشكل أسرع في تقليص الانبعاثات العالمية خلال العقد الحالي. وفيما يلي لمحة عن أهم الإنجازات الرئيسية في قمة المناخ (COP29):

### ❖ المادة رقم (6) من اتفاق باريس

اتفقت الدول على وضع اللبنة النهائية التي تحدد كيفية تشغيل أسواق الكربون بموجب اتفاق باريس، مما يجعل التجارة بين الدول وآلية منح الائتمانات الكربونية قابلة للتنفيذ بشكل كامل. حيث تم توضيح كيفية السماح للدول بتجارة ائتمانات الكربون وكيفية تشغيل السجلات التي تتبع هذه التجارة، مع ضمان الحفاظ على النزاهة البيئية من خلال المراجعات الفنية في عملية شفافة. كما تم الموافقة على معايير للسوق المركزي للكربون تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو ما سيقدم دعم للدول النامية التي ستستفيد من تدفقات مالية جديدة، لبناء قدراتها لتتمكن من دخول السوق.

تستند هذه الآلية، المعروفة بأسم "آلية ائتمان اتفاق باريس"، إلى فحوصات إلزامية للمشروعات فيما يخص المعايير البيئية وحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان عدم تنفيذ أي مشروع بدون موافقة واضحة من الشعوب الأصلية.

### ❖ الشفافية

حققت قمة المناخ (COP29) تقدماً كبيراً في شفافية تقارير المناخ، مما يعزز قاعدة الأدلة لدعم السياسات المناخية على المدى الطويل، ويساعد في تحديد احتياجات وفرص التمويل. وعبرت الدول عن تقديرها للإنتهاء من إعداد أدوات تقارير الإطار المعزز للشفافية، والتدريبات التقنية، والدعم المقدم للدول النامية لإعداد تقاريرها بموجب تلك الأدوات، التي تم تنفيذها في عام 2024.

### ❖ التكيف

تم تحقيق العديد من النتائج الرئيسية في مجال التكيف، تتضمن إنشاء برنامج دعم لتنفيذ خطط التكيف الوطنية (NAPs) للدول الأقل نمواً (LDCs). وتم تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن خطط التكيف الوطنية، جمع الوزراء من الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الخبراء الماليين والمانحين الدوليين لمناقشة التحديات المتزايدة للتكيف المناخي، حيث تم التركيز على التمويل المبتكر، والدعم الفني، والإجراءات المعجلة لتحقيق التكيف. كما تم التوصل إلى نتيجة هامة بشأن الهدف العالمي للتكيف تقضي بتحديد مسار واضح للعمل.

## ❖ التخفيف

تم تحديد الخيارات الفنية لخفض الانبعاثات في المدن وحث الدول على التعاون فيما بينها، ودعوة الأطراف والمراقبين لاقتراح موضوعات لحوارات التخفيف في عام 2025. كما سيتم تصميم منصة رقمية في عام 2025 لتبادل المعلومات حول إجراءات التخفيف.

## ❖ مشاركة المجتمع المدني والشباب والأطفال

انضم القادة العالميين المشاركين في قمة المناخ (COP29) إلى مؤسسات المجتمع المدني، والحكومات المحلية، والأعمال التجارية، والشعوب الأصلية، والشباب، والمنظمات الدولية، حيث حضر القمة أكثر من 55 ألف شخص لمشاركة الأفكار والحلول وبناء الشراكات والتحالفات. كما تم الموافقة على استضافة مدينة بيليم – جمهورية البرازيل الاتحادية للدورة الثلاثون من مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ "COP30" خلال الفترة من 10 إلى 21 نوفمبر 2025.

## 2. الاجتماع الأول للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر

عقد الاجتماع الأول للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر بالعاصمة السعودية – الرياض، في السادس عشر من شهر أكتوبر 2024، بمشاركة أكثر من 29 دولة ومنظمة دولية. وقد أكدت المملكة العربية السعودية، أهمية تعزيز العمل الإقليمي المشترك لحماية البيئة وتنمية الغطاء النباتي، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز الأمن الغذائي والمائي، وحماية التنوع الأحيائي والمحافظة على النظم البيئية، وتحقيق التكيف مع التغير المناخي، مبيّنة أن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الحوكمة الإقليمية للحفاظ على البيئة، والتصدي لتحديات التصحر والجفاف والتغيرات المناخية.

وأكد البيان الصادر عن الاجتماع على الالتزام بتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف والحد من فقدان التنوع الأحيائي والتغير المناخي، والتخفيف من آثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة. وتم الترحيب بانضمام 11 دولة جديدة إلى مبادرة الشرق الأوسط الأخضر بصفتها أعضاء إقليميين، مع التأكيد على الدور المهم الذي ستؤديه تلك الدول للإسهام في تحقيق الأهداف الطموحة للمبادرة، ودعوة الدول الإقليمية الأخرى إلى الانضمام للمبادرة،



وتم الترحيب بانضمام المملكة المتحدة إلى المبادرة بصفتها مساهماً غير إقليمي يتمتع بصفة مراقب، ودعوة الدول الأخرى غير الإقليمية إلى الانضمام للمبادرة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الأهداف الإقليمية ومعالجة التحديات البيئية العالمية.

كما ثمن البيان الختامي أهمية استمرار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الإقليمية لتحديد أهداف مستقبلية طموحة وتطوير السياسات والإستراتيجيات الوطنية لإعادة تأهيل الأراضي وتنمية الغطاء النباتي، بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة، معحث الدول الأعضاء إلى دمج هذه الأهداف الوطنية في الهدف الإقليمي لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر. وأشاد البيان بجهود المملكة العربية السعودية، بالتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء المؤسسة الإقليمية، التي أدت إلى تحقيق إنجازات هامة، بما في ذلك الاستعدادات لإطلاق مشاريع وأنشطة في مجال إعادة تأهيل الأراضي.

وتُعد مبادرة الشرق الأوسط الأخضر هي التحالف الإقليمي الأول من نوعه، الذي يهدف إلى الحد من آثار تغير المناخ على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما وأنها أحد أكثر المناطق التي تعاني من التصحر والجفاف، مما يستدعي مضاعفة العمل المشترك لمواجهة التحديات البيئية.

### 3. النسخة الرابعة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء

عُقدت النسخة الرابعة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء على هامش قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "COP16" الذي استضافتها العاصمة السعودية - الرياض، خلال الفترة 3 - 4 ديسمبر 2024.

وقد افتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية، أعمال المنتدى، مسلطاً الضوء على آخر مستجدات التقدم المحرز في المملكة على صعيد الانتقال في قطاع الطاقة، لا سيما في إطار مبادرة السعودية الخضراء.

وشهد المنتدى مشاركة نخبة من قادة قطاع الطاقة، الذين أكدوا على أهمية تحقيق التوازن بين أمن الطاقة واستدامتها والقدرة على تحمل تكاليفها (معضلة الطاقة الثلاثية)، من خلال تبني نهج عملي يجمع بين الاعتماد على النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة. وفي هذا الإطار، تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة ساعات الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لتصل إلى 130 جيجاوات بحلول عام 2030.

وأعلنت المملكة العربية السعودية خلال المنتدى عن خمس مبادرات جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 60 مليون دولار تهدف لتسريع وتيرة جهود التشجير، بالإضافة توقيع 14 مذكرة تفاهم في مجالات متنوعة تشمل التقاط الكربون وخفض الانبعاثات وتعزيز الأداء البيئي، في خطوة مهمة تعكس النهج التعاوني والشامل الذي تعتمده المملكة في مجال الاستدامة.

وشهدت فعاليات المنتدى تنظيم جلسة مخصصة تناولت "الإستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر"، التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا لمبادرة السعودية الخضراء. وتقدم الإستراتيجية الجديدة إطار عمل وطني لحماية التنوع البيولوجي في البحر الأحمر ودعم جهود المملكة الهادفة إلى تطوير نموذج متقدم للاقتصاد الأزرق. كما يمثل إطلاق الإستراتيجية خطوة طبيعية مهمة ضمن سياق وطني شامل، باعتبار أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون مراعاة الجوانب البيئية.

وفي ضوء وصول قيمة الاستثمارات الإجمالية إلى 188 مليار دولار، تواصلت المبادرات الـ 86 الجارية في إطار مبادرة السعودية الخضراء إحراز تقدم ملموس على صعيد تحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث. وتشكل مبادرة السعودية الخضراء ركيزة أساسية لتحقيق هدف المملكة العربية السعودية المتمثل في بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع، وذلك من خلال خفض الانبعاثات، ومكافحة التصحر، وحماية النظم البيئية الطبيعية.

وتشيد منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بنهج المملكة العربية السعودية الطموح وما تحرزته من تقدم مستمر على صعيد جهود العمل المناخي والبيئي تحت مظلة مبادراتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

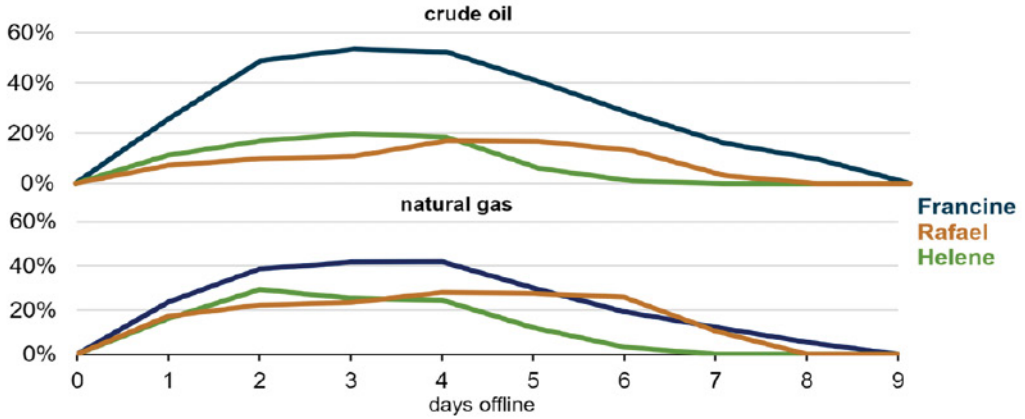
#### 4. نشاط الأعاصير فوق المتوسط يعطل البنية التحتية الأمريكية للطاقة خلال عام 2024

أظهر موسم الأعاصير الأطلسية لعام 2024، الذي امتد خلال الفترة من 1 يونيو وحتى 30 نوفمبر 2024، نشاطاً أعلى من المتوسط مع حدوث المزيد من العواصف والأعاصير بشكل أكثر من المعتاد، مما تسبب في تعطل البنية التحتية للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهد إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من الحقول في خليج المكسيك توقفاً مؤقتاً على وقع الأعاصير Francine و Helene و Rafael، كما يوضح الشكل (27).



### الشكل (27)

نسبة وعدد أيام تعطل إنتاج الطاقة في خليج المكسيك الأمريكي نتيجة الأعاصير خلال عام 2024



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وفي هذا السياق، أبلغت الرابطة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي عن حدوث 18 عاصفة في عام 2024 (رياح تبلغ سرعتها 39 ميلاً في الساعة أو أكثر)، بلغت سرعة الرياح في إحدى عشرة من هذه العواصف 74 ميلاً في الساعة أو أكثر، مما صنفها على أنها أعاصير، وخمسة منها اشتدت إلى أعاصير كبرى (رياح تبلغ سرعتها 111 ميلاً في الساعة أو أكثر). وقد اجتاحت خمسة أعاصير الولايات المتحدة الأمريكية هي (Francine، Debby، Beryl) و (Milton، Helene) اللتان تم تصنيفهما كأعاصير كبرى. تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي، يبلغ المتوسط الطبيعي المعتاد لموسم الأعاصير 14 عاصفة، و7 أعاصير، و3 أعاصير كبرى.

وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الانقطاعات غير المخطط لها في إنتاج النفط الخام بخليج المكسيك الأمريكي بسبب العواصف خلال النصف الثاني من عام 2024، بلغت في المتوسط نحو 295 ألف ب/ي في شهر سبتمبر ونحو 110 ألف ب/ي في شهر نوفمبر، أي ما يمثل نحو 16% و5% على التوالي من إجمالي إنتاج النفط الخام في خليج المكسيك خلال تلك الأشهر. كما يُقدر متوسط الانقطاعات غير المخطط لها في إنتاج الغاز الطبيعي بخليج المكسيك بسبب العواصف، بحوالي 0.20 مليار قدم مكعب يومياً في شهر سبتمبر ونحو 0.07 مليار قدم مكعب يومياً في شهر نوفمبر، أي ما يمثل نحو 11% و3% على التوالي من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك الفيدرالية



خلال تلك الأشهر. في حين لم يشهد شهر أكتوبر تسجيل أي انقطاعات واسعة النطاق في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي الأمريكي بسبب بالعواصف.

**سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك**

### 1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2024 بنحو 138 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 667 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإمدادات من دولة ليبيا التي لا يشملها اتفاق مجموعة أوابك+ عقب رفع حالة القوة القاهرة في كافة الحقول وموانئ النفط الخام في ليبيا، ليعوض أثر انخفاض الإمدادات النفطية من جمهورية العراق التي أعلنت خفض إنتاج النفط الخام إلى 3.3 مليون ب/ي، ضمن خطط تعويض الفائض في الإنتاج، انسجاماً مع الالتزام بقرارات منظمة أوابك والدول المشاركة في إعلان التعاون (مجموعة أوابك+) المتعلق بالخفض الطوعي للإنتاج النفطي، كما يوضح الجدول (15) والشكل (28).

### الجدول (15)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2023-2024)\*

قيمة الصادرات (مليار دولار)	كمية الصادرات (مليون ب/ي)		
132.1	16.745	الربع الرابع	2023
116.6	15.940	الربع الثالث	2024
109.4	16.077	الربع الرابع*	
(7.2)	0.138	الربع الثالث 2024	التغير عن
(22.7)	(0.667)	الربع الرابع 2023	

\* بيانات تقديرية.

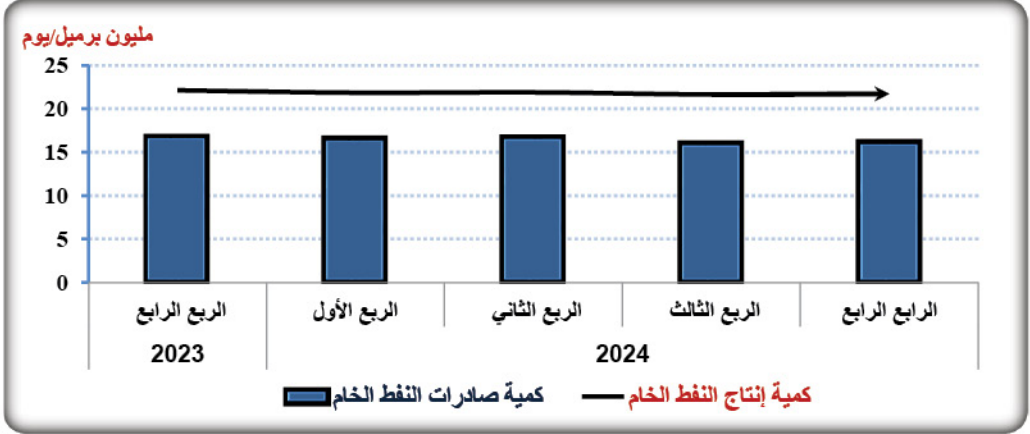
### ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.



**الشكل (28)**  
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك،  
(2024-2023)

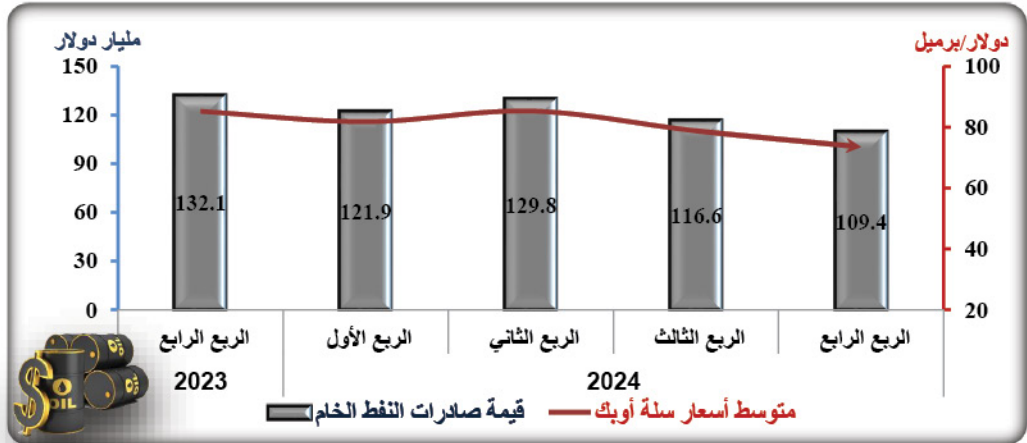


**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقديرات أولية.

**2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء**

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2024 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع. حيث انخفضت قيمة صادرات النفط الخام بحوالي 7.2 مليار دولار، أي بنسبة 6.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 109.4 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 22.7 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 17.2% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (14) والشكل (29).

**الشكل (29)**  
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في أوبك،  
(2024-2023)



**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقديرات أولية.

**3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء**

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الرابع 2024. حيث كان لانخفاض العائدات النفطية تأثيراً سلبياً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، وعلى الرغم من التحديات العالمية المستمرة نتيجة التشتت الجغرافي – الاقتصادي، فقد ظلت اقتصادات الدول الأعضاء ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية، مما ساهم في تباطؤ التضخم وتعزيز الاستثمار وسوق العمل. كما ساعد استمرار نمو النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي على تحقيق توازن مقابل التراجع الذي شهده القطاع النفطي. ويتوقع استمرار تباطؤ نمو القطاع النفطي على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوبك الأعضاء في مجموعة أوبك+<sup>11</sup> التي أعلنت سابقاً في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون ب/ي المُعلن عنها في أبريل 2023 حتى نهاية ديسمبر 2026، وتمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون ب/ي المُعلن عنها في نوفمبر 2023، حتى نهاية مارس 2025، وهو ما قد يكون له انعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

<sup>11</sup> تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوبك وهي: السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين.



تجدر الإشارة إلى أن تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي - الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في نهاية شهر أكتوبر 2024، أوضح أن ميزان المخاطر التي تواجه الأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية، في ظل التوترات الجيوسياسية التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدة استمرارها ونطاق توسعها. وتشمل مخاطر التطورات السلبية احتمال تدهور الأوضاع الجغرافية - الاقتصادية، وحدث صدمات مناخية، فضلاً عن إمكانية حدوث تباطؤ مفاجئ في الاقتصادات العالمية (لا سيما الاقتصاد الصيني) يؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤثر سلباً على اقتصادات الدول المصدرة للنفط.

### ثامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

#### 1- أسعار النفط الخام:

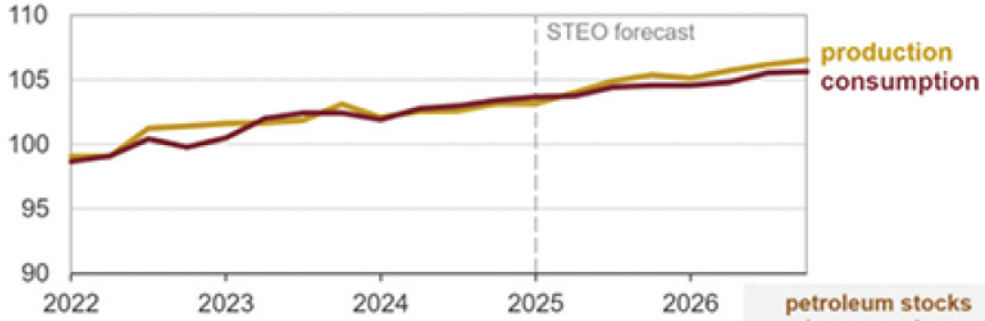
تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض أسعار خام برنت من متوسط بلغ حوالي 81 دولار للبرميل في عام 2024، لتبلغ حوالي 74 دولار للبرميل في عام 2025، على خلفية توقعات نمو الإمدادات النفطية العالمية بشكل كبير<sup>12</sup> وتباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، مما يساعد في تعويض أثر المخاطر الجيوسياسية المتزايدة وتخفيض الإنتاج الطوعي من قبل مجموعة دول أوبك+. ويتوقع أن تنخفض الأسعار إلى حوالي 66 دولار للبرميل في عام 2026، انعكاساً لنمو الإنتاج من الدول خارج مجمعة أوبك+ ونمو الطلب بمعدل أقل من متوسط ما قبل جائحة فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع مخزونات النفط العالمية. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تؤدي أسعار النفط المنخفضة إلى تقليص نشاط الحفر والاستثمار في إنتاج النفط الخام والسوائل الأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤدي إلى زيادة طفيفة في الإنتاج في عام 2026، كما يوضح الشكل (30).

<sup>12</sup> التوقعات قبل أن تصدر الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية إضافية تستهدف قطاع النفط الروسي في 10 يناير 2025، والتي قد تؤدي إلى خفض صادرات روسيا من النفط إلى الأسواق العالمية.

الشكل (30)

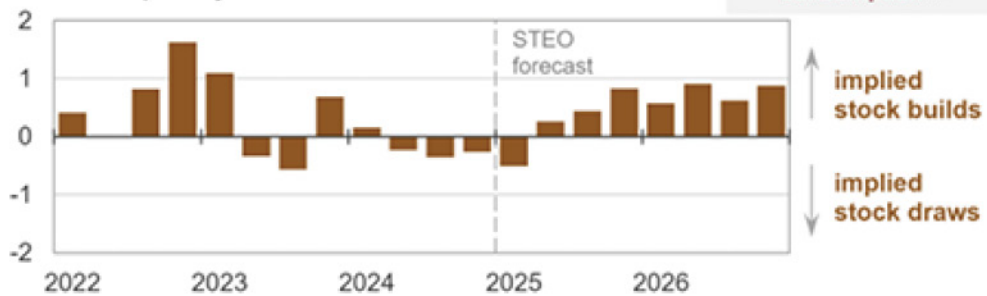
التطورات المتوقعة في مؤشرات السوق النفطية العالمية حتى عام 2026

Quarterly world petroleum production and consumption (Q1 2022–Q4 2026)  
million barrels per day



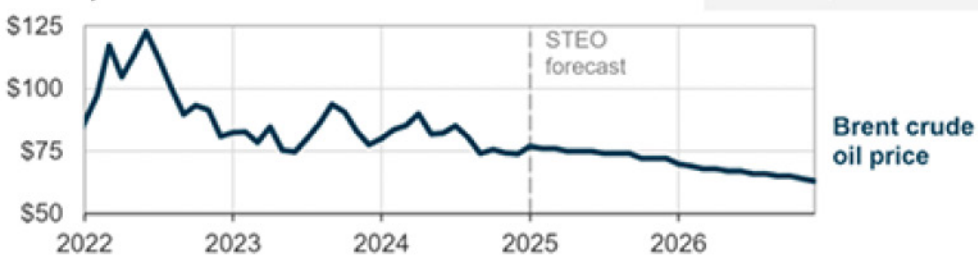
petroleum stocks  
increase when  
production exceeds  
consumption...

Quarterly world petroleum stock change (Q1 2022–Q4 2026)  
million barrels per day



implied  
stock builds  
implied  
stock draws

Monthly Brent crude oil price (Jan 2022–Dec 2026)  
dollars per barrel



...and as **stocks** increase,  
**crude oil prices** tend to fall

Brent crude  
oil price

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.



يذكر أن سوق النفط العالمية تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط الخام، ولكن يتوقع أن تتلقى تلك الأسعار دعماً في الربع الأول 2025 من التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط في ظل الإعلان عن تحفيز إضافي، تضمن رفع أجور العاملين و زيادة كبيرة في التمويل من سندات الخزنة طويلة الأجل، لتحفيز الاستثمار التجاري ومبادرات تعزيز المستهلك. والمخاوف بشأن إمكانية نقص إمدادات النفط العالمية، بسبب تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في روسيا، باستهداف منتجي النفط الروسي والناقلات والوسطاء والتجار والموانئ، مما قد يؤدي إلى تراجع صادرات النفط الروسية إلى المشترين الرئيسيين في الهند والصين ويجعلها أكثر تكلفة. وتزايد الطلب على الديزل والمنتجات البترولية الأخرى التي تستخدم كوقود للتدفئة وسط برودة الطقس خلال فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فضلاً عن، انخفاض مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية للأسبوع التاسع على التوالي، لتصل إلى نحو 411.6 مليون برميل وهو أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 2022. والإغلاق المؤقت لبعض مصافي التكرير الواقعة على ساحل الخليج الأمريكي، بسبب العاصفة الشتوية ENZO التي عطلت العديد من معدات الإنتاج وعمليات الشحن.

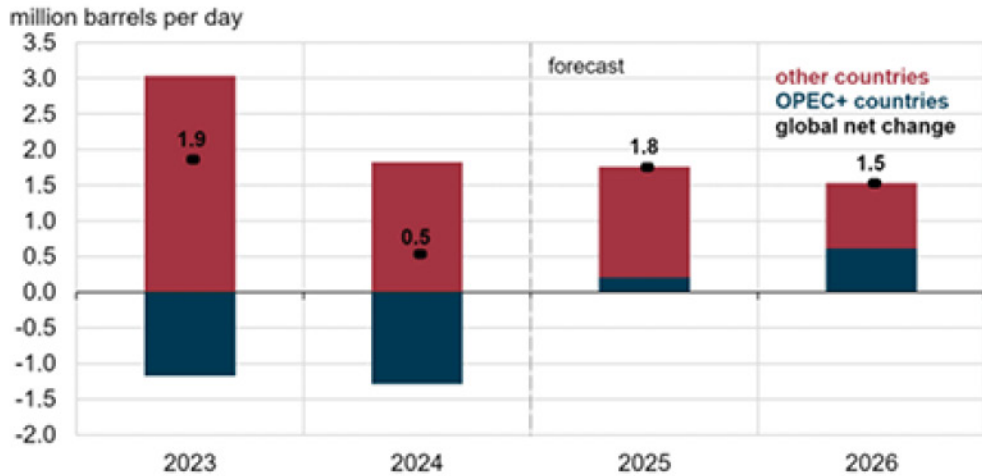
ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سلباً على أسعار النفط الخام خلال الربع الأول 2025، تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بذلك من وقف استهداف حركة التجارة النفطية في البحر الأحمر. وإعلان الرئيس الأمريكي الجديد حالة الطوارئ الوطنية للطاقة، وإعادة تعبئة المخزونات الاستراتيجية من النفط حتى الذروة، والتراجع عن القيود البيئية المفروضة على البنية التحتية للطاقة كجزء من خطط تعزيز إنتاج النفط، مما أثار مخاوف ارتفاع الإنتاج الأمريكي في سوق يتوقع على نطاق واسع أن يشهد فائضاً في الإمدادات العام الحالي. وإمكانية فرض تعريفات جمركية أمريكية جديدة على كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا وكندا والمكسيك والصين، مما قد يكون له عواقب سلبية محتملة على نمو الاقتصاد العالمي وآفاق الطلب على الطاقة. وإمكانية تخفيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في روسيا، في حال تم إنهاء التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، مما قد يؤدي إلى زيادة الإمدادات المتاحة من النفط للمشتريين في آسيا. ودعوة الرئيس الأمريكي بالتحرك لخفض أسعار النفط، مما يثير المخاوف بشأن اقتصاديات مشروعات النفط العالمية الجديدة التي تدعو صناعة الطاقة إلى زيادة استثماراتها.

## 2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الأول 2025 بنحو 390 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 54 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات في عام 2025 بنحو 1.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 54.3 مليون ب/ي، مدفوعاً بالإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا والنرويج، بينما يتوقع أن يكون الانخفاض الرئيسي في أنجولا.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى أن نمو الإنتاج من خارج مجموعة أوبك+ سيظل ملحوظاً في عام 2025، قبل أن يتراجع في عام 2026 تزامناً مع إنتهاء التخفيضات الطوعية على إنتاج دول أوبك+ تدريجياً، كما يوضح الشكل (31).

**الشكل (31)**  
النمو السنوي المتوقع في الإمدادات النفطية العالمية،  
خلال الفترة (2023-2026)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن نمو الإمدادات النفطية العالمية على مدى عامي 2023 و2024 كان بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغويانا والبرازيل التي من المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاجهم بنحو 1 مليون ب/ي في عام 2025. ومع ذلك، من غير المؤكد ما إذا كانت



تلك الدول قادرة على الحفاظ على مستويات مرتفعة من النمو في الإنتاج نظراً لإمكانية وجود قيود حول القدرة على الاستخراج أو تأخير بدء المشروعات في عامي 2025 و2026. وفي هذا السياق، يتوقع تباطؤ نمو الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2026، حيث من المتوقع أن تقلص شركات الطاقة الأمريكية عدد منصات الحفر النشطة في ظل انخفاض أسعار النفط الخام، مما يسمح للانخفاضات الطبيعية في إنتاج الآبار القائمة بتجاوز الزيادة من إنتاج الآبار الجديدة. وبشكل عام، يتوقع أن يصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى قياسي جديد في عام 2025 بمتوسط يبلغ 13.5 مليون ب/ي، ثم يرتفع قليلاً إلى 13.6 مليون ب/ي في عام 2026.

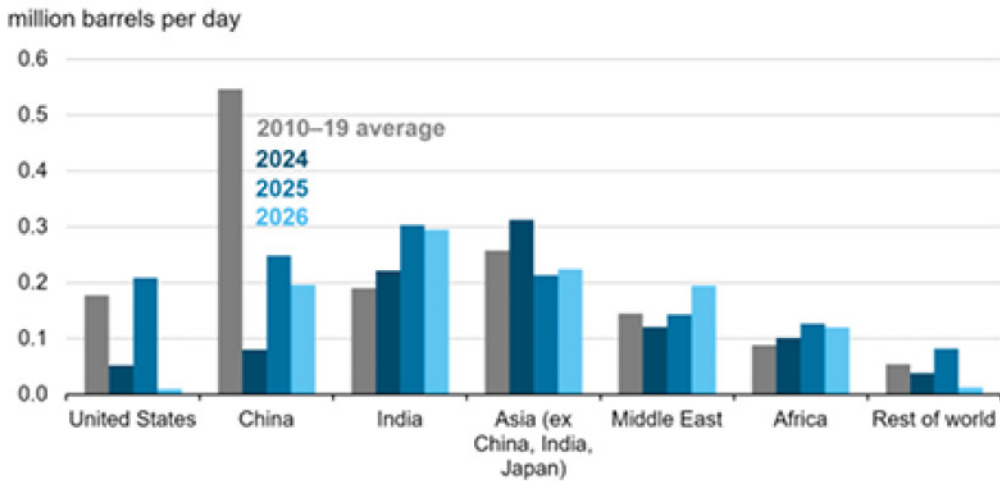
### 3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2025 بحوالي 1.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 104.2 مليون ب/ي، حيث يتوقع انخفاض الطلب على النفط في دول الأمريكيتين – لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية – والدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي المقابل، يتوقع ارتفاع الطلب في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما يتوقع ارتفاع الطلب بشكل طفيف في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسيكون الداعم الرئيسي لهذا الارتفاع هو الهند والدول الآسيوية الأخرى – باستثناء الصين. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2025 بحوالي 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 105.2 مليون ب/ي، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة نحو 105.3 مليون ب/ي. كما يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2025 بنحو 110 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 45.9 مليون ب/ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من ذلك النمو. ويتوقع أيضاً ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 1.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ حوالي 59.3 مليون ب/ي، مع استحواذ الدول الآسيوية – بما في ذلك الصين والهند – على الجزء الأكبر من النمو المتوقع.



أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد أشارت إلى الطلب العالمي على النفط يشهد نمواً أقل من العقد السابق لجائحة فيروس كورونا (2010-2019)، ويتوقع أن يستمر في النمو بشكل أبطأ خلال عامي 2025 و2026، وستكون المحركات الرئيسية للنمو هي الهند والدول الآسيوية الأخرى (باستثناء الصين واليابان) والأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما يوضح الشكل (32).

**الشكل (32)**  
النمو السنوي المتوقع في الطلب العالمي على النفط،  
(وفقاً للتوزيع الجغرافي)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، واستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، رغم تراجع وتيرة تصاعدها، وهو ما كان له دوراً رئيسياً في قرار مجموعة دول أوبك+ التي أعلنت سابقاً في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون ب/ي والتي تم الإعلان عنها في شهر أبريل 2023 حتى نهاية شهر ديسمبر 2026، وتمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون ب/ي، والتي تم الإعلان عنها في شهر



نوفمبر 2023، حتى نهاية شهر مارس 2025، وسيتم إلغاء تلك التعديلات (2.2 مليون ب/ي) بعد ذلك تدريجياً على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر 2026 لدعم استقرار السوق النفطية، ويمكن إيقاف هذه الزيادة الشهرية مؤقتاً أو عكسها وفقاً لظروف السوق. ويعكس ذلك الجهد المستمر والدؤوب الذي تبذله مجموعة دول أوبك+، ومن ضمنها ست من الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بهدف تعزيز الإجراءات الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية.





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)